كلنا سوريون
سياسية ثقافية نصف شهرية

الأربعاء ١٥/ تشرين الأول/ ٢٠١٤ | العدد ـ ١٦ ـ السنة الأولى | ١٢ صفحة | newspaper.allsyrians.org

نحاول أن تكون فضاءً إعلاميّاً مفتوحاً على الشأن السوريّ، وتشارك السوريّين حياتهم في بلاد النزوح، ونسعى لأن تكون ساحة لتبادل الرأي وتبادل المعلومة، محاولة جادّة للمساهمة في صناعة إعلام سوريّ جديد وجدّي، يساهم بدوره في صياغة وعي وطنيّ سوريّ جامع، يؤسّس لصياغة الهويّة الوطنيّة الجامعة .

كيف يمكن للسوريّين استعادة هويّتهم الوطنيّة؟

هل يدفع الأكراد ثمن الأجندات الإقليميّة؟

التزوير خطر يتهدّد الوثائق الرسميّة السوريّة

كلّنا سوريون ـ سراقب ـ عدسة ليث العبدالله

النكوص إلى الهويّات القاتلة وموت الهويّات الكبرى

هل يتّجه الشرق الأوسط الكبير، ليصبح الشرق الأوسط الجديد، كما أسمته يومها وزيرة خارجيّة أمريكا «كوندا ليزا رايس»؟؟؟؟

وهل سنودّع الخريطة الجيوسياسيّة الحاليّة للمنطقة، لنستقبل خريطة أخرى، تخلِف الخريطة التي صاغها «سايكس وبيكو» في بدايات القرن الماضي؟

إذا كانت الخريطة الجيوسياسيّة الحاليّة للمنطقة قد صاغتها الدول الاستعماريّة حينها، ولم تعلم بها الشعوب إلّا بعد وضعها حيّز التنفيذ، إلّا أنّ الصيغة الجديدة ستكون الشعوب هذه المرّة، هي التي ستنفّذها بيدها، لتخدم ما يريده الآخرون منها.

في الحرب التي يشتدّ سعيرها في سوريّة والعراق واليمن .... ويلفح وهجها الشديد كامل المنطقة ـ عرب وغير عرب ـ ثمّة ما هو أكبر من بقاء النظام السوريّ، أو رحيله وما هو أكبر من تمدّد (داعش)، أو زواله، ثمّة ما هو قادم ليُحيل هذه المنطقة إلى خراب معمّم، ليعاد صياغتها بعده من منظور جديد، ووفق مصالح الدول الكبرى.

كلّ ما من شأنه أن يزيد من خطوط الانقسام سيتمّ إشعاله، سننقسم ونتحارب طائفيّاً، ومذهبيّاً وقوميّاً وعشائريّاً وعائليّاً ومناطقيّاً و ... وعندما لا نجد ما يمكننا أن نتقاتل به، أو من أجله، وأنّ كلّ ما حولنا قد أصبح خراباً، سيهرع من تبقّى منّا بعد كلّ هذا الموت، لأن يرهن كلّ شيء للآخر، الذي سيأتي ليكسب كلّ شيء.

منذ سنوات وربّما عقود يتمّ العمل بحماس وتصميم على سحق كلّ مقوّمات التلاقي والتعايش والاندماج بين مكوّنات هذه المنطقة، سحق يجبله الدم وترتفع فوقه رايات التاريخ السوداء، سحق بالغ العنف والقسوة، كلّ هذا لكي تصل هذه المكوّنات إلى الاقتناع أنّ تعايشها مع بعضها قد أصبح مستحيلاً، عندها ستعمل الدول الأخرى على تكريس هذا التناحر الشديد بصيغة جديدة، خريطة جديدة، تؤسّس لقرن آخر من التخلّف والتبعيّة.

لعلّه من أهمّ سمات الخريطة الجديدة لهذه المنطقة، هي أنّها ستكون مفصّلة لضمان تبعيّة مكوّناتها إلى أعلى حدّ ممكن، وستنشأ كيانات متناحرة، وشديدة العداء، وستكون المنطقة مبنيّة على صيغة تؤسّس لحروب طويلة، وربّما ستلعب بعض هذه المكوّنات دوراً وظيفيّاً يشبه إلى حدّ كبير الدور الذي لعبته إسرائيل طوال القرن الماضي، ولن يكون أمام مكوّنات ـ تفصل بينها أنهار من الدم والويلات والثارات، ومنفصلة قوميّاً أو طائفيّاً أو مذهبيّاً أو... أو ـ إلا أن تتنازل وتتنازل، وتُرتهن للقوى الكبرى، لكي تبقى على قيد الحياة.

لعلّ طمس الهويّات الكبرى الجامعة، والتي كان يمكن لها أن تبعد بلادنا عن شبح التفتيت، هو ما اشتغلتْ عليه الأنظمة العربيّة خلال القرن الماضي، فاستحالت هويّاتنا الفرعيّة إلى هويّات كبرى، ولم تستطع القوى السياسيّة والثقافيّة والاجتماعيّة أن تتصدّى لهذا الطمس المتعمّد، وبالتالي لم نستطع أن ننجز أوطاناً قابلةً للتطوّر والحياة.

في لقاء للعلامة السيّد «هاني فحص» والذي رحل قبل أيّام، مع مُعدّ ومقدّم برنامج (في العمق) بُثّ على قناة الجزيرة، قال الشيخ «هاني» بالحرف الواحد ما يلي:

«يجب أن نتجاوز الانتماء للهويّات الفرعيّة، ويجب أن يكون الربيع العربيّ مدخلنا لتجاوزه، أن يبدأ هذا التجاوز من سوريّة، وفي حال بدأ من سورية، فإنّه سيترك أثره على كلّ البلاد العربيّة.

أنا أتمنّى على الثوار السوريّين الحقيقيّين أن يكونوا بمستوى المستقبل الذي سيحملونه عبر حماية التعدّد، ومنع القوى المضادّة للثورة من أن تلبس لبوس الثورة، فتفكّك المجتمع السوريّ، إذا استطعنا أن نكون في سوريّة ديمقراطيّين، تعدديّين، فإنّ ذلك سوف يؤثّر على وضع كلّ الفئات والطوائف في البلاد العربيّة».

بسّام يوسف

تحقيقات العدد

ـ وقائع عشرة أيّام سراقب ص٦
ـ أرض الميليشيا ص٦
ـ مخيّم الأمل ـ درعا ص٧
ـ البقاء أو السفر، المطرقة والسندان ص٧

الشهادات المزوّرة في سوريّة فساد أكاديميّ وبيع للأوهام

ص ٨

بيع الشهادات المزوّرة: وهي شهادات لا أصل لها، وتُمنح للزبون دون أن يكون مسجّلاً في الجامعة التي يرغب بشراء شهادتها، وكثيراً ما يلجأ هؤلاء إلى الحصول على تلك الشهادات لتحسين واجهتهم الاجتماعيّة، أو للعمل في جنبات القطاع الخاصّ

المحامي أحمد صوّان

الشعوب السوريّة

ص ٣

هناك مجموعة من الأفراد، تُشكّل جماعة، تعيش في إطار واحد من الثقافة والعادات، ضمن مجتمع واحد وعلى أرض واحدة، وتتشابه في حسّها المشترك بهويّتها، وفي نظرتها للأخر – أي آخر – مختلف عنها، وفي التفاصيل الصغيرة والكثيرة لشكل العلاقات الاجتماعيّة.

محمّد الجرف

إشكاليّة الدولة بين الحقّ والعنف

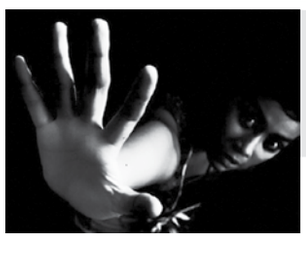

ص ١٠

انطلاقاً من نظرة مكيافللي المتشائمة للطبيعة البشريّة اعتبر العامل الأمنيّ هو العامل الأساس لتكوين الدول فهو يرى بأنّ الدافع الأساسيّ لنشوء الدول والمجتمعات البشريّة هو رغبة الجماعات في التخلّص من الأخطار وأهوال الحروب

عبدو نبي

هل تشكّل المنطقة العازلة مخرجاً تركيّاً من الغضب الكرديّ

ص ٢

لؤي حاج بكري

إنّ موقف الحكومة التركيّة بعدم التدخل البرّي في الأراضي السوريّة بشكل منفرد، ومطالبتها الجديدة للتحالف الدوليّ بإقامة منطقة عازلة على حدودها وضمن الأراضي السوريّة، في ظلّ ما يجري على حدودها من معارك بين «داعش» والأكراد السوريّين ، وفيما تعكسه تلك المعارك من ردّ شعبيّ غاضب، في معظم مناطق التواجد الكرديّ من تركيا، رفضاً للموقف التركيّ المتقاعس، لا يمثّل إلّا محاولة تركيّة للتخلّص من الأزمة التي يشكّلها الوضع السوريّ المتفاقم بالنسبة إليهم

اللاجئون السوريّون في غزّة

ص ٥

يجب أن لا ننسى أنّ الفلسطينيّين السوريّين والذين كانوا في سوريّة هم أوّل من وقف إلى جانب الشعب السوريّ في طلبه للحريّة والديمقراطيّة والحياة المدنيّة جنباً إلى جنب لإسقاط النظام، وكالمعتاد، الدكتاتوريّات أوّل شمّاعة لأخطائها هي القضيّة الفلسطينيّة والتهكّم والتفنّن بتهجير وتشريد واعتقال وتعذيب الشعب الفلسطينيّ

سوسن يوسف

أرض الميليشيا

ص ٦

أوّل الميلشيات في الظهور هي كتائب البعث، وهو جناح مسلّح تابع لحزب البعث، ظهر منذ اندلاع الثورة حيث قامت الفرق الحزبيّة في الساحل بتسليم السلاح للشباب (نيسان ٢٠١١) وتنظيم حراستهم للمباني التابعة للنظام، بغرض ترهيب الأهالي وتخويفهم ممّا يحصل، وجعلهم يعتقدون بأنّ ما يحدث هو مؤامرة مسلّحة، لم يتاقضَ هؤلاء أجراً، والتحق معظمهم بميليشيا الدفاع الوطنيّ لاحقاً، عادت هذه الميليشيا للظهور حاليّاً ولكن بشكل قليل ومن الجدير بالذكر أنّ خدمات المتطوّعين فيها تبدأ بحواجز على الطرق الآمنة وتنتهي على الجبهات الساخنة ومعظمهم من موظّفي الدولة.

أليمار لاذقاني

هل تشكّل المنطقة العازلة مخرجاً تركياً من الغضب الكرديّ

مع التقدّم الملحوظ للإسلام التكفيريّ في الأراضي السوريّة، ومع ازدياد سيطرتهم على مناطق جديدة، رغم ضربات التحالف الدوليّ الجوّيّة المركّزة، ورغم المقاومة المحلّيّة التي تعاظمت بالمكوّن الكرديّ، الذي لا يمكن معه، الحديث عن أيّ رضوخ شعبيّ للتنظيم، تعود التحليلات المتعلّقة بوجود تنظيم «داعش» والتسهيلات التي مُنحت له إلى الارتفاع من جديد، مضافاً إليها في هذه المرّة، الدور التركيّ وسعيه في تحقيق المصالح الأساسيّة لحزب العدالة والتنمية، في تقوية النفوذ الإسلاميّ بإدارة شؤون المنطقة، وفي ضرب السعي الكرديّ لإقامة مناطق حكم ذاتيّ مرتبطة بحزب العمّال الكردستانيّ في الأراضي السوريّة، مترافقاً مع التصريحات الأمريكيّة المطالبة بموقف تركيّ أكثر حزماً تجاه التنظيمات الإسلاميّة والتكفيريّة بخاصّة، وبتوجيه الدعم العسكريّ والإنسانيّ نحو الاعتدال السوريّ، فيما تعود للوراء، تلك التحليلات السابقة حول دور نظام الأسد في تنمية الوجود التكفيريّ في سورية، بدءاً من خلق المناخات المناسبة لاستجلاب الوافدين، وصولاً إلى عدم استهداف المناطق المختلفة لتمركز وانتشار تنظيم «داعش»، فيما يقوم التنظيم بالتمدّد في المناطق الخارجة عن سلطة النظام دون اقترابه من المناطق التي يسيطر عليها النظام، مكتفيّاً بخوض المعارك مع النظام، حول مواقع النظام العسكريّة الواقعة ضمن منطقة انتشاره العريضة في الشمال السوريّ. فهل يمكن القول بأنّ حلّ المعضلة السوريّة أصبح متّجهاً نحو تكريس ما هو قائم على الأرض، في ظلّ غياب أيّ توافق دوليّ أو إقليميّ على إيجاد حلّ سياسيّ؟ أم أنّ المتغيّرات القادمة ستحمل ما هو مختلف وربّما أكثر تعقيداً، في ظلّ غياب أيّة مؤشّرات على وجود حلّ سوريّ عسكريّ أو سياسيّ؟

أيّاً كانت تلك التحليلات المترافقة مع الأحداث الجارية في ذلك القسم الواسع من البلاد، وما ينتج عنها من عمليّات تهجير وتشريد، مسبوقة بالقتل والذبح، لإقامة دولة الخلافة الطالبانيّة، فإنّ الحديث عن الأسباب دون الخوض في النتائج والحلول، لا يبدو إلّا ضرباً من ضروب الكلام المشابه لكلام نائب الرئيس الأمريكيّ في التنصّل من مسؤوليّة ما يحصل، فالدولة التي يسعى إليها أولئك القادمون من كلّ بقاع الأرض، كمشروع للإسلام التكفيريّ في العالم، لن يحقّق التوجّه ضدّها بالضربات الجوّيّة وحدها، سوى في تزايد أعداد القادمين لتحقيقها، كما في الإعلان الأخير لحملة التطوّع من قبل تنظيم طالبان الباكستانيّ، كذلك فإنّ موضوعة تلك الدولة، سواء أكانت باقية أم كانت ورقة بيد قوى أخرى، وسواء تمكّنت من التمدّد أم بقيت في حدودها الحاليّة، وسواء نجحت في استقطاب بعض السكّان المحلّيّين أم لم تنجح، فإنّها لن تكون سوى وجهاً آخر للمعاناة الأكثر قساوة في حياة السوريّين، فالسوريّون الذين يتعرّضون ومنذ المطالبة الشعبيّة برحيل الأسد، لأبشع عدوان يشنّه حاكم على شعب، مخلّفاً حتّى الآن مئات الآلاف من الضحايا، وكلّ ذلك الدمار الواسع في معظم المدن والبلدات، وكلّ تلك الأرقام الكبيرة من النازحين واللاجئين، ها هم يتعرّضون لعدوان آخر يتمثل في التكفيريّين الوافدين، لتتزايد أعداد الضحايا والمعتقلين، ولتتضاعف أعداد المهجّرين، وصولاً إلى حدود النزوح الجماعيّ كما حصل في مدينة عين العرب (كوباني) والقرى المحيطة بها.

إنّ موقف الحكومة التركيّة بعدم التدخل البرّي في الأراضي السوريّة بشكل منفرد، ومطالبتها الجديدة للتحالف الدوليّ بإقامة منطقة عازلة على حدودها وضمن الأراضي السوريّة، في ظلّ ما يجري على حدودها من معارك بين «داعش» والأكراد السوريّين ، وفيما تعكسه تلك المعارك من ردّ شعبيّ غاضب، في معظم مناطق التواجد الكرديّ من تركيا، رفضاً للموقف التركيّ المتقاعس، لا يمثّل إلّا محاولة تركيّة للتخلّص من الأزمة التي يشكّلها الوضع السوريّ المتفاقم بالنسبة إليهم، في حين لا تلقى تلك المطالبة، سوى المزيد من المواقف المتردّدة للدول المشاركة في التحالف، إضافة للتصريحات الروسيّة حول عدم شرعيّة تلك المنطقة دون قرار من مجلس الأمن، مع موقف أمريكيّ أكثر عجزاً، في الاعتماد على حرب طويلة بلا مقاتلين، تظهر رغبة في إضعاف قوّة التنظيم دون القضاء عليه، حتّى يتمكّن السوريّون من القضاء عليه بأنفسهم، في الوقت الذي تتوسّع فيه سيطرة ذلك التنظيم بدلاً من أن تتقلّص.

تلك المواقف التي لا يمكن النظر إليها، إلّا كاستمرارٍ للشلل الدوليّ حيال الوضع السوريّ حتّى في تشعّباته الجديدة، رغم توفّر كلّ الأسباب لإنهاء ذلك التنظيم، وبالسرعة التي تمنع المزيد من المآسي، التي وصلت إلى حدود الكوارث الإنسانيّة الكبرى، فالخطّة الدوليّة القائمة على دعم قوى الاعتدال السوريّ، والموقف الأمريكيّ الضاغط على تركيا للانفتاح أمام دعم هذه القوى دون سواها، يشكّل بلا شك مخرجاً مناسباً لعدم التدخّل البرّيّ الدوليّ في الأراضي السوريّة، لكن ذلك المخرج، لا يحتاج على ما يبدو، إلّا إلى الإسراع في توجيه كلّ الجهود الإقليميّة والدوليّة، وليس التركيّة وحدها، ليس في تحقيق منطقة عازلة على الحدود السوريّة التركيّة، لإقامة المخيّمات عليها، هرباً من الموت الذي يلاحق السوريّون من قبل الأطراف المعتدية، والتي قامت بتهجيرهم، بل في دعم السوريّين لتحقيق الأمن والاستقرار في مناطقهم التي خرجوا منها، بدءاً من المناطق التي لا تقع تحت سيطرة النظام والتنظيم، وصولاً إلى تمكينهم في التحرّر الكامل، من كلّ أشكال الاعتداء القائمة في طول البلاد وعرضها، من قبل (الدواعش والحوالش)، كما من قبل ميليشيات الإجرام الممثّلة بالنظام القابع في دمشق.

لؤي حاج بكري

واقع التحالف الدوليّ

«معارضة سياسيّة تؤيّد وشعب مقهور يرفض»

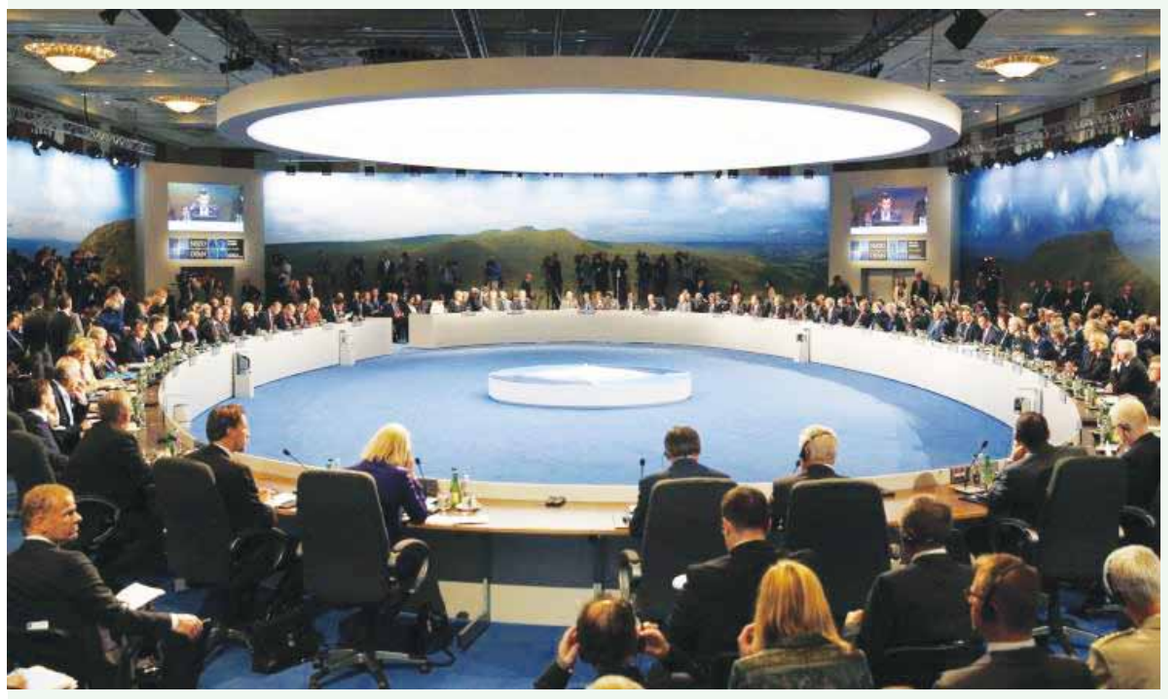

شهد العالم عبر تاريخه الطويل نماذج وأمثلة لاتعدّ ولا تحصى من الثورات والتغيّرات الاجتماعيّة وجميعها شهدت فترة إرهاص وإعداد أوصلتها في نهاية المطاف إلى أهدافها المنشودة ، بحيث نرى دائماً في تلك الثورات أن المسار السياسيّ والعسكريّ يسيران جنب إلى جنب، وعند تقدّم أحد تلك المسارات يتقدّم الآخر حتماً ،لكنّ المهتمّ والمتابع للشأن السوريّ يجد أنّ الثورة على الأرض تبعد مسافات طويلة عن المعارضة السياسيّة الممثّلة لها، أمام الرأي العامّ الدوليّ، ولا يوجد أيّ نوع من الارتباط بين المجالين، ويمكننا القول في التجربة السوريّة إنّ تلك القاعدة - التوازي بين المجالين العسكريّ والسياسيّ - غير موجودة أساساً. والسبب بسيط وواضح للجميع، ولا يمكن إنكاره من قبل عاقل، ويتمثّل في كون معظم المعارضة السياسيّة لم تكن وليدة الداخل السوريّ والمقصود من ذلك أنّ هؤلاء قضوا معظم سنين حياتهم مشرّدين من قبل نظام الأسد ولاجئين في بلدان العالم المختلفة في الفكر والتوجّه، ولذلك راهنت غالبيّة أعضائها على الدول العالميّة وابتعدت عن الداخل متناسية أنّ الشعب السوريّ هو من فجّر هذه الثورة ولا أحد يستطيع حسمها غيره.

إنّ هذا الشرخ الكبير بين الشعب والمعارضة السياسيّة سبّب نكسات هائلة في تاريخ الثورة على مدى ما يقارب الأربع سنوات، وحتّى اليوم لم يدرك هؤلاء المعارضون أنّ وجودهم كممثّلين للثورة السوريّة يحتّم عليهم قيادة مرحلة تاريخيّة كبرى وبالغة الخطورة بالنسبة للسوريّين. إنّ الشعب احترم تضحياتهم في الماضي ولم ينسَها، لأنّه شعب كبير يقدّس كلّ مناضل ضدّ الظلم، ولكن بالمقابل لا يغفر الخطيئة التي تستغّل وتستثمر تطلّعاته المحقّة في الحياة والحرّيّة المنشودة.

عند الإعلان عن تشكيل الائتلاف كجسم سياسيّ يمثّل غالبيّة الطيف السوريّ، لم يستقبل بأيّة فرحة أو تفاؤل من قبل الداخل، ليس لشيء وإنّما لأنّه تشكّل وفق سياسة المحاصصات والمحسوبيّات التي فرضتها الدول الداعمة كشرط للاعتراف به ممثّلاً للسوريّين، وهذا ما رفضه الشعب السوريّ وسيظلّ يرفضه طالما لا يحقّق أهداف الثورة. لذلك ومنذ تشكيله زادت الفُرقة السياسيّة بين أبناء الوطن الواحد، وحلّ المال السياسيّ محلّ الهدف السامي، ولم يعد هناك شخصيّة وطنيّة يمكن الاعتماد عليها في قيادة الوطن الممزّق إلى برّ الأمان على الرغم من كثرتهم في صفوف المعارضة، وكلّ ذلك سبّبه الفرقة الحمقاء الناتجة عن التخوين المتبادل والضخّ غير المحدود للأموال من قبل الداعمين المتنافسين فيما بينهم لتحقيق أجندات ومصالح دولهم المستقبليّة في المنطقة .وفي ظلّ ذلك أصبحت ثورة الشعب السوريّ آخر همّ الداعمين الدوليّين الذين يصطادون في الماء العكر، وللأسف وقع رجالات سورية في هذا الشبك عن قصد أو غير قصد ولم يعودوا يستطيعون التخلّص منه.

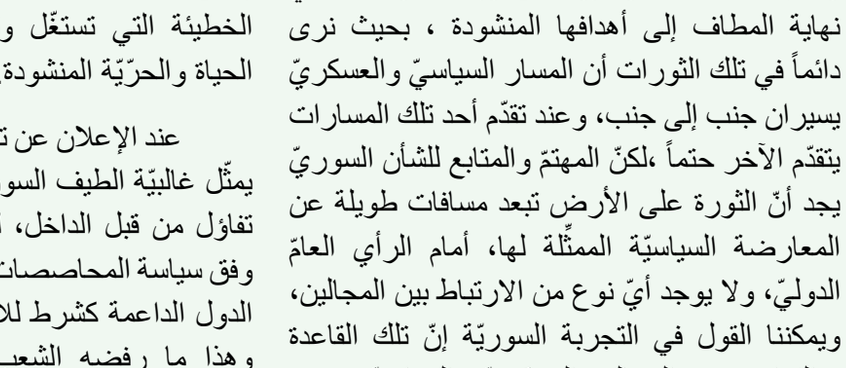

إنّ الحديث في مجال المعارضة السياسيّة السوريّة واسع وكبير لا يمكن لهذه الكلمات البسيطة أن تغطّيه، لكنّ التقصير والخطأ الواضحين في العمل يحتّم علينا النقد البنّاء لتصحيح المسار ولفت النظر إلى مكامن الخطأ وأسبابه، والتي جعلت الكثير من السوريّين يفقدون الثقة بممثّليهم في الخارج ويصلون في هذا المجال إلى مرحلة اليأس من أيّة نتيجة يمكن استجداؤها منهم، وخاصّة بعد موافقتهم الصريحة على ضربات التحالف (العربيّ – الغربيّ). هذا التحالف الذي وقف صامتاً أمام قتل النظام المجرم للشعب السوريّ على مدى أربع سنوات بكافّة أنواع الأسلحة المحرّمة دوليّاً، ولم يحرّك ساكناً رغم كلّ نداءات الاستغاثة لإنقاذه من براثن نظام مارس بحقّه كلّ أنواع الإرهاب الممنهج وأعمال التطهير العرقيّ مدعوماً بميليشيا طائفيّة من كلّ بقاع العالم.

إنّ تدخّل الدول الغربيّة والعربيّة في سورية بحجّة القضاء على الإرهاب لم تلقَ قبولاً لدى الشارع السوريّ وما هي بنظرهم إلّا سيناريو جديد لدعم نظام الأسد وتثبيته في الحكم ووأداً للثورة، مع قتل المزيد من الشعب السوريّ، فلا يوجد إرهاب في سورية إلّا إرهاب الأسد ولا مجازر غير مجازره التي ارتكبت على مدى أربع سنوات بحقّ شعب أعزل وأمام نظر العالم وسمعه.

من هذا المنطلق وجب على السياسيّين السوريّين باعتبارهم ممثّلين للشعب وثورته المجيدة ان يتبنّوا فكر الشارع السوريّ وأن لا يخرجوا عن مساره لأنّ هذا الأمر يُنظر إليه من قبل الداخل على أنّه تآمر على ثورتهم ومشاركة في سفك دمائهم، وما المظاهرات التي خرجت في أنحاء سورية منددّة بهذا التحالف إلّا رسالة واضحة عن رفضهم المطلق له ولموقف الائتلاف منه، فالشعب السوريّ بدأ ثورته على الظلم وهو من ينهيها وأيّ تدخّل خارجي ليس ضدّ الأسد ومجموعاته الطائفيّة البغيضة لن يُقبل داخل سورية ولن تكون له قاعدة شعبيّة ونتيجته ستكون الفشل الحتميّ.

إنّ مبدأ الوصاية الذي ينتهجه الغرب والعرب على الثورة السوريّة سيفشل فشلاً ذريعاً لأنّ العالم لم يدرك بعد أنّ الشعب الحرّ لا يمكن أن يقبل العبوديّة أبداً ولم يتعلّموا من دروس الماضي التي تقول: إن الشعوب إذا انتفضت ضدّ جلّاديها لن تعود أو تستكين حتى تتحقّق أهدافها. فكان الأولى بطائرات التحالف وأخص بالذكر العربيّة منها أن تتدخّل للدفاع عن الشعب السوريّ الذي قتل على مدار الساعة خلال أربع سنوات وارتكب بحقّه المجازر التي لم يسبق لها مثيل في التاريخ الحديث والمعاصر، بالإضافة إلى تدمير المدن وتشريد وتهجير الملايين من العائلات.

إنّ تمنّيات السوريّين بنيل المساعدة من إخوتهم العرب بعد طول انتظار سقطت مع سقوط أوّل صاروخ من طائراتهم على منازل المدنيّين، ولذلك لم تختلف نظرة السوريّ إلى الجيوش العربيّة فمثلها مثل الجيش الأسديّ الطاغي الذي تمّ تأسيسه وتنظيمه وتسليحه من أموال الشعب ليستخدم في أوّل اختبار له في ضرب شعبه، فكم كان الأمل كبيراً لو أنّ الطائرات العربيّة المشتراة بالمال العربيّ ويقودها طيارون عرب تدخّلت لإنقاذ شعب أعزل ارتُكبتْ بحقّه كلّ أنواع القتل والتشريد من قِبل نظام لا يعرف الرحمة ولا الإنسانيّة، لكنّ الأمر مختلف تماماً، فتبيّن أنّ الأخوّة والإنسانيّة لا يمكن أن تتحقّقا أو تُطلبا من الأعداء أو من أصحاب الثورات المضادّة.

محمّد القاسم

الشــعوب الســوريّة

يُخطئ الكثيرون عندما يردّون ظواهر كـ «التعدّدية الثقافيّة» و«الانبعاث الهويّاتيّ» إلى الفكر الليبراليّ، ذلك أنّ الفكر الليبراليّ يركّز على الإنسان الفرد كمرجعيّة، وعلى حرّيّة الفرد وكرامته، وفردانيّة الأنا، لذا توصف الليبراليّة بـ «الفرديّة». أمّا الاتجاهات الفكريّة التي ظهرت في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانيّة، كالنسبيّة الثقافيّة، والمجتمعاتيّة، والتعدّدية الثقافيّة، والتي أُدرجت ضمن أُطر مفاهيميّة حديثة، أطلق عليها اسم «ما بعد الحداثة»، فهي تتميّز بإعلاء أهمّيّة الجماعات والولاءات الجماعيّة، وهي من هذه الزاوية، شكّلت تعارضاً كبيراً مع الأسس الفكريّة لليبراليّة الفردانيّة.

هذه الإشكاليّات أثارها الواقع السوريّ الجديد: هل يُشكّل كلّ مكوّن من المكوّنات السوريّة شعباً؟

هل الشعب السوريّ عبارة عن شعوب سوريّة متعدّدة؟

يعود جذر الإشكاليّة إلى تعدّد معاني المفهوم. فالشعب يرمز عند البعض إلى «الأمّة « بكاملها، فيُقال إنّ الشعب السوريّ هو جزءٌ من كلّ الشعب العربيّ، أو على الأقلّ، فإنّ العرب السوريّون – ما يُشكّل حوالي ٩٠٪ من الشعب السوريّ - هم كذلك. فهناك الكثير من التصوُّرات التي تجمع السوريّين مع العرب بتراث تاريخيّ مشترك. لكنّ مفهوم الشعب قد لا يتطلّب بُعداً زمنياً، لذا فقد يحمل الشعب دلالة أُخرى باعتباره جماعةً سياسيّة، ذات إطار سياسيّ - جغرافيّ مشترك. أو قد يشير مفهوم الشعب إلى وحدة إثنيّة – ثقافيّة واحدة.

في المعنيّين الأخيرين، هل نستطيع أن نقول أنّ الكرد في الشمال السوريّ – على سبيل المثال -يُشكّلون شعباً. أو أنّ الدروز في جنوب سورية يُشكّلون شعباً آخر. ففي مثالي الكرد والدروز، هناك مجموعة من الأفراد، تُشكّل جماعة، تعيش في إطار واحد من الثقافة والعادات، ضمن مجتمع واحد وعلى أرض واحدة، وتتشابه في حسّها المشترك بهويّتها، وفي نظرتها للأخر – أي آخر – مختلف عنها، وفي التفاصيل الصغيرة والكثيرة لشكل العلاقات الاجتماعيّة. هذه الخصائص والمشتركات هي ما يُشكل معنى «الشعب»، وإلاّ فما معناه؟

يعتقد الكثير أنّ اللغة هي العامل الأهمّ من عوامل «انبعاث الهويّة» في مجتمع ما، العامل الذي لا يفتأ يُلحّ على بقاء النزعة القوميّة للأقلّيّة، في مواجهة النزعة القوميّة للدولة، وفي إصراره على جعل اللغة – وتالياً الثقافة القوميّة - هي الأساس المهيمن داخل نطاق الإقليم، وعلى هذا الأساس، تُطالب الجماعة اللغويّة بنيل الاعتراف السياسيّ من خلال دفع النظام السياسيّ باتجاه الفيدراليّة، فاللغة «أصبحت عاملاً فاعلاً بصورة متزايدة في رسم حدود المجتمعات السياسيّة في البلدان متعدّدة اللغة» ، وبالتالي، فإنّ النزعة القوميّة للأقلّيّة الناجمة بفعل العامل اللغويّ، هي نزعة تعمل على دفع الأقلّيّة إلى مقاومة سياسة بناء الدولة - الأمّة.

هذا بالنسبة للأقلّيّات اللغويّة التي باتت تنظر إلى ذاتها من كونها أمماً داخل الدولة - الأمّة الواحدة. ولكن ماذا عن الأقلّيّات الأخرى، الأقلّيّات الدينيّة والطائفيّة- والأقلّيّات الإثنيّة المهاجرة) كالأرمن، والشركس، والتركمان، والآثوريّين)، هل يمكن اعتبارهم: شعباً داخل الشعب؟

ما عدا اللغة المشتركة مع العموم، فإنّ كلّ مكوّنات الشعب تنطبق على أيّ جماعة ثقافيّة موجودة داخل سورية تقريباً، وهذا ما يدعو إلى خشية الكثير من السوريّين من طرح هكذا أسئلة جهاراً نهاراً، وقد يكون خوفهم مبرّراً، فباعتبار أنّ الشعب أحد ثلاثة أركان للدولة) مع الإقليم، والسلطة السياسيّة)، وعلى اعتبار أنّ الشعب هو صناعة سياسيّة تتطلّب إدراة سياسيّة لها، فهم يخشون أن يؤدّي الاعتراف بتعدّد الشعوب، إلى تعدّد الدول السوريّة، وتالياً إلى تفتيت هذا الكيان غير المنجز أصلاً!

برأيي، يجب أن نخطو هذه الخطوة في طريق بحثنا عن هويّتنا، عن سؤالنا الرئيس: من هم السوريّون؟ دون خوفٍ أو وجل، ولكن مع الحذر من عواقب قد تصل حدّ الكارثة، وذلك من خلال وعي فكرة أنّ وحدة الدولة لا تقتضي أحاديّة الثقافة في المجتمع، وفي أنّ التنوع لا يُفضي بالضرورة إلى تفكّك الدولة، ذلك أنّ المشكلة لا تكمن في وجود فوارق واختلافات، بل تكمن طريقة إدراة هذه الفوارق والاختلافات، وبشكل عامّ، فإنّ السوريّين فاشلون إداريّاً!.

محمّد الجرف

عين العرب(كوباني) ولحظة تفكير

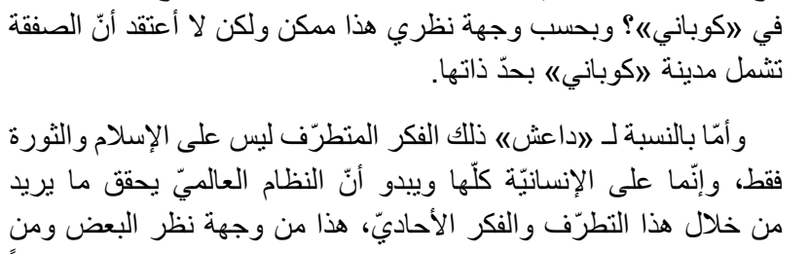

نجد في الثورة السوريّة عدّة نظريّات وأغلبها يندرج تحت قائمة تخوين الآخر من خلال تبنّي نظريّة والسير ورائها، ولكن هناك ما يستدعي وقفة لدى البعض الشامتين من النشطاء في حالة «كوباني» وبالرغم من انتقادهم «لداعش». السؤال: إلى متّى سنرى المتلوّنين وبائعي عقولهم.

وفي الطرف المقابل نرى أنّ البعض يتهم «البي كي كي» ببيع الشيخ مقصود سابقاً ذلك الحزب الذي يعتمد بالدرجة الأولى على قوميّة الأكراد وحلمهم لجذب أكبر عدد ممكن من الأنصار في المناطق ذات الأغلبيّة الكرديّة، وهذه المرّة تحت مسمّى وحدة حماية الشعب والقضيّة هي قضيّة بيع وشراء بالنسبة لهم، وهل سيتكرّر نفس سيناريو الشيخ مقصود الآن في «كوباني»؟ وبحسب وجهة نظري هذا ممكن ولكن لا أعتقد أنّ الصفقة تشمل مدينة «كوباني» بحدّ ذاتها.

وأمّا بالنسبة لـ «داعش» ذلك الفكر المتطرّف ليس على الإسلام والثورة فقط، وإنّما على الإنسانيّة كلّها ويبدو أنّ النظام العالميّ يحقق ما يريد من خلال هذا التطرّف والفكر الأحاديّ، هذا من وجهة نظر البعض ومن جدالات ونقاشات قد تطول وتقصر بحسب هذه النظريّات، ولكن لننسَ قليلاً كلّ ما يجري من أفكار في أذهاننا وكلّ الأيدولوجيّات المتوارثة، ونترك قليلاً صراعنا مع أنفسنا والآخرين والخروج من طوباويّة الأصنام الجاهزة ولنفكّر قليلاً بتجرّد وكحالة إنسانيّة عن الحالة الدائرة الآن، والسؤال المهمّ «أين هي إرادة الشعوب؟» يبدو أنّ التفاهمات السياسيّة أقوى من إرادة الشعوب المقهورة على مرّ التاريخ وخاصّة الأكراد كجزء من التغريبة السوريّة.

والكلام هنا ليس دفاعاً عن أيّة جهة كانت في سورية، الأكراد لهم الله مثلهم مثل باقي الشعب السوريّ الذي كُتبت عليه المعاناة، وعندما كنّا نقرأ عن السياسة نجد أخلاق السياسة، ولكن الآن نرى أسوأ نتاج سياسيّ تاريخيّ على الإطلاق البعيد عن القيم والإنسانيّة، وما يدعو للقلق هو التعميم الحاصل - وعن كره البعض للأكراد نتيجة الحزب المذكور - يُنذر بنتائج وخيمة و يُعدّ منعطفاً خطيراً للمعاناة الكرديّة ويُولّد الكره المتبادل، والسؤال الأهمّ نطرحه على الفكر البشريّ: إلى متى سنبقى ندافع عن أنفسنا من خلال اتّهام الآخر وإلغائه؟ للأسف، كلّنا متطرّفون لأفكارنا.

نزهت شاهين

المعارضة المعتدلة بيضة القبّان

بدأ مصطلح المعارضة المعتدلة بالترويج له بعد التسويق، الذي قامتْ به الولايات المتّحدة الأمريكيّة المحارب الأكبر لتنظيم القاعدة في العالم، وبعد أن أصبحتْ سوريّة هي أكبر تجمّع للتنظيم في العالم، حيث اعتبرت الإدارة الأمريكيّة أن (داعش) هي كالأفعى، ويجب القضاء عليها وأنّ تلك الأفعى رأسها في سوريّة، وليس في العراق وبعد أن اعتبرتْ السوريّين شركاء لها في مكافحة الإرهاب في الشرق الأوسط، وليس كما فعلت في التجربة السابقة في العراق مع جيش الصحوات الذي تدرّب على أيدي القوّات الأمريكيّة بعد أن قامتْ بحلّ الجيش العراقيّ، ولم تستطع خلق قوّة عسكريّة وأمنيّة تضمن سلامة وأمن العراق، حيث اعتمدت في سوريّة مبدأ الشراكة مع المعارضة السوريّة بشقّيها السياسيّ والعسكريّ، وكانت قد قدّمتْ دعماً ملحوظاً في المجال الثوريّ، وفي مجالات عدّة منها:

المجالس المحليّة وغيرها من التجمّعات المدنيّة في الداخل السوريّ، وساهمت بتدريب قيادات سياسيّة، وبعض من الدعم العسكريّ للمجلس العسكريّ سابقاً، وانتقلتْ لتمويل الفصائل بشكل مباشر متجاوزة المجلس العسكريّ، بعد أن فقدَ مصداقيّته بسبب وصول الدعم المقدّم إلى المجلس العسكريّ، وإلى بعض الجهات التكفيريّة منها: (جبهة النصرة وداعش وأحرار الشام)، ليتمّ تبرير توقّف الدعم عن المجلس العسكريّ و أنّ المجلس العسكريّ غير أهل للثقة، وبذلك كانت قد حضّرت للمرحلة الحاليّة، التي نمرّ بها الآن، وهي محاربة الإرهاب، وذلك بعد أن أعدّت المعارضة السياسيّة والعسكريّة والمدنيّة الممثّلة بمؤسّسات مجتمع مدنيّ مختصّة بعدّة مجالات، أصبح لديها معارضة شبه متكاملة على الأرض لتكون شريكة لها في محاربة الإرهاب، ضمن الحملة التي حدّدها «أوباما» بثلاث سنوات، وسيتمّ التشارك مع هذه المعارضة على التالي: نقوم بخلع بشّار الأسد وفق ضمانات لعدم انهيار المؤسّسة العسكريّة الممثّلة بالجيش، و بعض الفصائل المساندة له مثل: جيش الدفاع الوطنيّ لضمان الاستقرار الأمنيّ في المناطق المسيطر عليها النظام مقابل محاربة المعارضة (لداعش) ضمن الأرضي السوريّة، بعد أن تمّ الاتفاق في العراق مع الشريك الكوردي لمحاربة (داعش) في الأراضي العراقيّة، وبذلك تكون قد حرمت النظام السوريّ من تقديم نفسه كشريك في محاربة الإرهاب.

وحرمت الإيرانيّين من المشاركة أيضاً عن طريق القوّات الشيعيّة الموالية لها في العراق وتحجيم دورها في العراق والمنطقة بالعموم، وهنا يأتي الدور السعوديّ بتدريب المعارضة المعتدلة، التي سيتمّ انتقاؤها، لتكون مؤهّلة لمحاربة (داعش)، وسيكون التدريب بمعسكر يتّسع لـ ١٥ ألف مقاتلٍ في آن واحد، أي أنّ السعوديّة ستقوم بتدريب جيش كامل يكون له قوّة فعّالة على الأرض، لأنّ الفصائل التي سيتمّ تدريبها لها خبرة سابقة في محاربة (داعش) بعد الحرب التي شنّتها عدد من الفصائل في حلب وريف إدلب على تنظيم (داعش) أدّى لإعادة إحياء العمل الثوريّ بعد حالات النزوح والهرب والتصفية التي تعرّض لها ناشطون ثوريّون من قبل (داعش)، وخلق مساحة للعمل في تلك المناطق لإعادة الحراك المدنيّ والالتفات إلى النظام، العدوّ الأساسيّ للثورة السوريّة، وهنا بدأ ظهور تيّار معتدل خارج الأيديولوجيّات التي كانت مطروحة في أيّام تواجد (داعش) بغالبيّة المناطق المحرّرة، وهي ذات طابع معتدل، حتّى وإن كانت إسلاميّة حيث بدأ الحديث عن إعادة العمل العسكريّ إلى ارتباطه بالعمل المدنيّ، وبأهداف الثورة السوريّة الأساسيّة (عدالة، حرّيّة، كرامة)، فكانت الولايات المتّحدة بشكل دائم تسعى لمعرفة كيفيّة إعادة الناشطين إلى الداخل السوريّ، بعد أن فرّ القسم الأكبر منه إلى تركيّا، فكان الحديث الدائم كيف سنعيد الناشطين إلى الصدارة، وقيادة الشارع السوريّ، ليكون العمل العسكريّ رديفاً للعمل المدنيّ.

كما كان بسابق عهده ببداية انتشار العسكرة في الكثير من المناطق، وكانت هذه الرسائل هي بمثابة تنبيه للفصائل التي أصبحت تتلوّن بتلوّن التمويل، و نزعت الصفة الثوريّة عنها، كما كان واضحاً بإنزال علم الاستقلال، ورفع رايات إسلاميّة، وظهور مشاريع منها قيام دولة إسلاميّة، أو ما شبهها من مشاريع انفصاليّة أو دولة دينيّة، وهنا بدأ الضغط على تلك الفصائل بقطع الدعم المقدّم لها في حال كان للناشطين مأخذ عليها من أيّ ناحية، وخصوصاً الفصائل التي لها مشاريعها الخاصّة غير مشروع سوريّة الموحّدة .

وبالعودة إلى بيضة القبّان التي هي الآن المعارضة المعتدلة العسكريّة، التي ستتحالف معها القيادة الأمريكيّة، فإنّه لن نستطيع الوصول لمعايير معيّنة عن تلك المعارضة، ولكن لسهولة الاختيار، فإنّ الطريقة الأسهل ستكون عن طريق المدنيّين، وذلك بطرق سهلة وسلسة، والتي هي قياس نسبة تفاعل الفصيل المراد تدريبه مع المنظّمات الموجودة في أماكن سيطرته، ما مدى تفاعله مع المجالس المحليّة التي أسّستها الولايات المتّحدة، أيّ مع شركائها من الشقّ المدنيّ، وليس العسكريّ،

وهكذا سيكون لدى الولايات المتّحدة شريك معارض متكامل مستعدّ أن يقوم بحرب طويلة الأمد، حتّى ولو اضطرّ لاقتسام جزء من سوريّة للمحافظة على الشريك السوريّ لها مع حظر جويّ لهذا الجزء وحماية من الباتريوت التركيّ.

ولكنّ السؤال الأصعب هل هذه المعارضة المعتدلة عسكريّة كانت أم مدنيّة ستستطيع أن تكون هي بيضة القبّان للتوازن الدوليّ الذي سيتكوّن في المدّة القريبة، وتخرج من قوقعة ردّ الفعل، لتكون هي الفاعلة؟ أم سنبقى نقوم بردود أفعال على ما يحصل في سوريّة، منتظرةً التغيّرات الدوليّة للتلوّن معها، فقط، بقاءً على قيد الحياة.

زياد عيسى

عين العرب (كوباني) والتاريخ

دعيت كوباني بهذا الاسم بسبب الشركة الألمانيّة التي نفّذت سكّة الحديد الواصلة بين اسطنبول وبغداد، أي أنّ تسمية كوباني لا أصل لها في اللغة الكرديّة.

هذا ما أكّده الكاتب «جان دوست» عندما قال: كوباني كلمة ليست كرديّة، ربّما جاءت من «Company» بمعنى شركة، حيث كان للألمان فرع من شركة السكّة الحديديّة هناك قبيل الحرب العالميّة الثانية وكان العمّال يأخذون الحجارة السوداء من مقلع في «مشتنور» إلى حيث يمدّون سكّة الحديد وما تزال آثار ذلك المقلع موجودة في الجهة الشرقيّة من «مشتنور».

وعرب بينار، كما كان يُطلق عليها أيّام العثمانيّين، أمّا عين العرب فهي تسمية حديثة، نشأت وتطوّرت أثناء الانتداب الفرنسيّ، حيث كانت قبل ذلك قرية صغيرة.

فعين العرب هي تعريب لكلمة عرب بينار والتي تعني «نبع العرب» كما يؤكّد «دوست»، والذي يضيف بأنّ الكرد أنفسهم يدعونها كانيا عربان أي نبع أو عين العرب وإلى الآن تسمّى الحارة الشرقيّة بآسم كانيا عربان.

إضافة إلى ذلك فقد أقرّت الحكومات السوريّة في عهد الانتداب الفرنسيّ اسم «عين العرب» واستخدمته، وقد قام المجلس النيابي بإقرار قانون نشره الرئيس هاشم الأتاسي في ٤ كانون الثاني سنة ١٩٣٧، جاء في مادّته الأولى «يؤسّس في محافظة حلب قضاء يطلق عليه قضاء عين العرب وتجعل قصبة عرب بينار مركزاً له.» إذن أُطلقت كلمة عين العرب أوّل مرّة على تلك المنطقة سنة ١٩٣٧، واحتفظت البلدة آنذاك باسمها التاريخيّ عرب بينار.

الإعلام وعين العرب

منذ ثلاثة أسابيع تقريباً، أعلن «داعش» نيّته في الهجوم على عين العرب محاولاً السيطرة عليها لأسباب استراتيجيّة، فموقع المدينة على الحدود السوريّة التركيّة، وكذلك وقوفها في طريق داعش بين مواقع سيطرتها في الشمال الشرقيّ والشمال؛ ولكن ما هو سبب التكثيف الإعلاميّ عليها؟

في أوّل أيّام عيد الأضحى تمّ استهداف مدينة سراقب بأكثر من ثلاثين برميلاً متفجّراً، ومع ذلك لم أرَ تركيز الوكالات الإخباريّة على تلك المجزرة، حتّى أنّني لم أدرِ بما حصل هناك إلّا لوقت متأخّر من الليل.

لماذا يتمّ تجاهل مجازر، وتسليط الضوء على مجازر أخرى؟ هل لأنّ عين العرب تقطنها أغلبيّة كرديّة؟ وهل تمّ فعلاً اعتبار الأكراد في سورية أقلّيّة، أم لأنّ الوكالات تتبع لسياسات دولها في التركيز والتجاهل؟

من وجهة نظري، أرى أنّ التركيز الإعلاميّ عليها يأتي لتعظيم دور داعش في نظر الشعوب، كما فعل النظام حين سيطر على القصير والتي لا تتميّز بموقع استراتيجيّ حسّاس كما روّج إليه النظام، بل كانت خطّته تعظيم القصير وتعظيم الجيش الحرّ هناك، ليحشد قوّاته بعد ذلك وتتمّ السيطرة عليها، ويُنظر إليه بأنّه هو الجبّار الذي استطاع إعادة أهمّ قرية في المنطقة الوسطى والجنوبيّة، وهنا أيضاً نرى الشيء ذاته ، تركيز إعلاميّ هائل على عين العرب وتجاهل مدن أخرى على حسابها، بعد ذلك تمكين داعش من السيطرة عليها، وإظهار داعش أنّها بعبع العالم الذي لا يقهر، ليحقّق مديرو الحرب في سورية مآربهم الخاصّة في هذه المنطقة.

القلق الدولي على عين العرب

كما أسلفت، كان هناك تركيز إعلاميّ هائل على عين العرب، رافق هذا التركيز تصريحات رفيعة المستوى من مسؤولين غربيّين حول المدنية.

الخارجيّة الأميركيّة وصفت المعركة على الحدود السوريّة التركيّة بـ «المرعبة»، واعتبرت أنّ هذه المدينة يجب ألّا تسقط بأيدي داعش.

ليسارع الموفد الخاصّ للأمم المتّحدة إلى سورية ستيفان دي ميستورا إلى حثّ المجتمع الدوليّ على التحرّك الفوريّ للدفاع عن المدينة ويقول «العالم، وجميعنا، سنشعر بأسف شديد إذا تمكّنت داعش من السيطرة على مدينة تدافع عن نفسها بشجاعة لكنّها باتت أقرب إلى العجز عن مواصلة القيام بذلك، يجب التحرّك الآن».

ويأتي بعد ذلك إردوغان لمطالبة التحالف الدوليّ بشنّ ضربات تستهدف داعش في مدنية عين العرب والتي لم تستهدفها من قبل، ويؤكّد على ضرورة التدخّل البرّيّ هناك لمنع سقوط المدينة في أيدي تنظيم داعش الإرهابيّ.

أمّا البارزاني رئيس إقليم كردستان العراق فصرّح بأنّه مستعدّ لإرسال قوّات من البشمركة لعين العرب إن وافقت على ذلك تركيا.

ويضيف فابيوس وزير خارجيّة فرنسا بأنّ هناك أشياء كثيرة على المحكّ في عين العرب، يجب إيقاف داعش.

مآرب الغرب في عين العرب

بعد كلّ هذه البعبعة الإعلاميّة والتصريحات الناريّة نندفع للتفكير بأهداف مديري حرب سورية في هذه المدنية بالذات.

تتعدّد الآراء، فمنهم من يرى كما أسلفت بأنّ النيّة هي تعظيم وتأليه داعش، لحشد دوليّ أكبر، وذلك لجعل الحرب في سورية تطول أكثر، حيث صرح أوباما بأنّ الحرب على داعش قد تستغرق ثلاث سنين، ليأتي بعده وزير الدفاع الأسبق ليتنبأ بأنّ الحرب على داعش قد تمتدّ إلى ٣٠ سنة.

ومنهم من يرى أنّ الورقة الكرديّة هي بيد تركيا بشكل خاصّ وهي تحاول أن تلعب وتتفاوض بها مع أميركا، وآخر يرى أنّ الهدف هو التقسيم وهذه الحرب تساعد على تسريع خطط التقسيم أو بما تسمّى بـ»سايكس بيكو الجديد»، وثالث يرى أنّها حجّة لتركيا للتدخّل البريّ في سورية، إمّا لضمّ مناطق من سورية كحلب وإدلب، أو للضغط على حزب العمال الكردستانيّ وإيصال رسالة له بأنّ إردوغان مازال باستطاعته أن يضيّق الخناق على الحزب أكثر، ورابع ساذج يرى أنّ العالم المتسامح والإنسانيّ يركّز إعلاميّاً على عين العرب لإقناع شعوبهم بالتوجّه والدفاع عن الأقلّيّة الكرديّة.

أخيراً يجب أن أذكّر بأنّ عين العرب هي مثلها مثل أيّ مدينة في سورية، جميع سكّانها سوريّين وإنّني أحزن على عين العرب كحزني على حلب أو دمشق أو غيرهما، فقط اردت أن أسلّط الضوء على سبب التركيز الإعلاميّ على المدنية ونسيان أو تناسي نازحيها الذين يفترشون الأراضي في مدنية «سوروج» التركيّة.

محمّد الحاج

إعجاز علميّ، أم؟!

عندما تسمع أو تقرأ عن مَجْمع لهيئة الإعجاز العلميّ في القرآن والسنّة، يتبادر إلى ذهنك أنّ هنالك علماء اختصاصيّون يُجرون تجاربهم في مختبراتهم ليستخلصوا ما هو مفيد لنا وللبشريّة في العلوم واختصاصاتها، وعلى كافّة الصعد، ولكنّك تُصاب بالإحباط ويأخذ منك اليأس كلّ مأخذ، عندما تتبدّى لك الحقيقة، وتعرف أنّ هذا الاسم الكبير والرنّان ما هو إلّا طبل أجوف تصدر عنه أصوات قويّة، ولكنّه نشاز بالنسبة لكلّ ما هو منطقيّ وعلميّ، ومع ذلك تقع على كثير من الآذان موقعاً محبّباً، لأنّ الضارب عليه يضرب بعصى من بين آلاف العصيّ، التي يضرب بها المقدّس على مسامع شباب هذه الأمّة، ليحوّلهم بهلواني سيرك، تضحك من تخلّفهم وتصفّق لجهلهم الأمم.

هذا بعض ما قاله رئيس المجمع العلميّ لهيئة الإعجاز العلميّ في القرآن والسّنّة بمصر، الدكتور عبد الباسط السيّد، الذي حلّ ضيفاً على منتدى الشروق في الجزائر مدّعياً أنّه إعجاز علميّ، وعلينا أنْ نقنع الغرب به:

«تقول عائشة: (إنّ رسول الله صلى الله عليه وسلّم قال: إنّه خلق كلّ إنسان من بني آدم على ستين وثلاثمائة مفصلٍ)، ويتابع أنّه علميّاً كان المعروف ٣٤٠ مفصلاً إلى غاية سنة ٢٠٠٦، حينما توصّل العالم الألماني شنين لاكتشاف مفصل مركّب من عشرة مفاصلٍ بسيطة داخل الأذن على يسار الدماغ، ممّا يعني أنّ نفس العدد على الجهة اليمنى، (ليصبح المجموع ٣٦٠ مفصلاً)، والموضوع من الناحية العلميّة فيه الكثير من الأخذ والردّ، فمثلاً، ما هو تعريف المفصل؟ هل هو التقاء عظمين بينهما غضروف، أم ليس من الشرط أن يكون هنالك غضروف، ثمّ إنّ عدد المفاصل يختلف بين إنسان وآخر، والأهمّ أنّ عدد المفاصل يختلف حسب تقدّم السنّ، فهو في الطفولة غيره في الشباب والكهولة ويتابع الدكتور:

«أنّه بمجرد عرض الحديث النبويّ على عالم التشريح الألمانيّ، شنين قال ثلاث جملٍ (٢٠ سنةً وأنا أشرح المفصل وهو مكتوب في كتبكم، لماذا لم يكتشفه أحد؟، منكم لله، إنّكم تركْتُمُونا في ضلال)، وليس همّ الدكتور هنا الإجابة على سؤال شنين المنطقيّ وهو: لماذا لم نكتشف ما اكتشفه شنين؟، ونعلم به طالما هو مكتوب عندنا قبل أن يكتشفه، لكنّ الأهمّ بالنسبة للدكتور، أنّنا تركنا عالم التشريح الألمانيّ شنين وقومه ٢٠ عاماً في ضلال، ليكتشف ما كُتبَ عندنا منذ مئات السنين، وبدهيّ أنّ الصورة معكوسة تماماً، ويتابع الدكتور عبد الباسط [أنّ أغنياء العرب وحكّامهم الجالسين على الكراسيّ، كلّهم مقصّرون في نشر الإسلام، موضّحاً أنّ إثبات ليلة القدر ومعجزاتها، يمكن نشره على العالم، حيث ورد حديث لرسول الله عن ليلة القدر (ليلة بلجاء - لا حرّ ولا برد

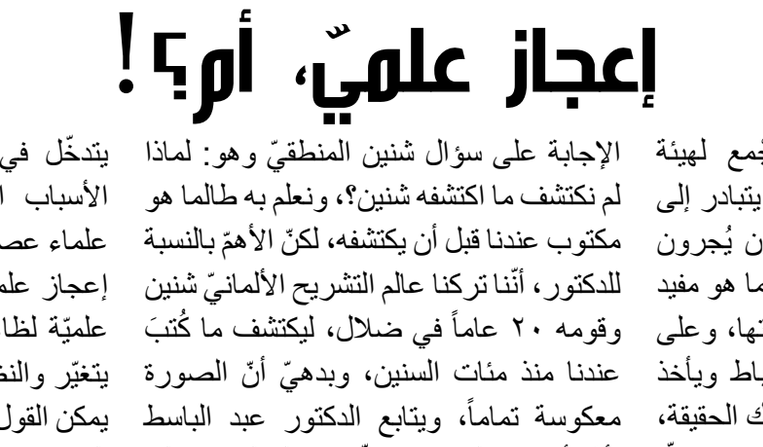

- لا تضرب فيها الأرض بنجم) وأنّ «ناسا» تعرف هذه الحقيقة منذ عشر سنوات، وتخفيها خوفاً من أنْ يُسلم العالم كلّه].

بهذه السطحيّة، يتناول دكتورنا الأمور؛ أمّا ما يقوله العلم، فهو قرار لجنة المواقيت والأهلّة في دائرة قاضي القضاة الأردنيّة، حيث يوضّح الفلكيّ عماد مجاهد «أنّ الإحصائيّات الرسميّة المسجّلة في منظّمة الشهب العالميّة، تثبت أنّ الشهب الداخلة للغلاف الغازيّ للأرض لم تتوقّف في أيّ يوم كان ومنها أيام الشهر الفضيل». مضيفاً أنّه لا يوجد «أيّ دليل علميّ» على توقّف نزول الشهب، وتحديداً في ليلة القدر.

بالمقابل، هناك عدد من العلماء الذين يُعارضون أصلاً فكرة وجود إعجاز علميّ في القرآن، قائلين إنّه ليس بكتاب علوم، ومن أبرز الذين قالوا بذلك الفيلسوف والفلكيّ (أبو الريحان البيرونيّ، الذي وضع القرآن في تصنيف خاصّ به وحده، وقال: «إنّه لا يتدخّل في شأن العلم ولا يُخالطه»)، ومن الأسباب التي جعلت البيرونيّ وغيره من علماء عصره، ومن تلاهم، يقولون بعدم وجود إعجاز علميّ في القرآن، وجود عدّة تفسيرات علميّة لظاهرة طبيعيّة وحيدة، فالعلم دائماً ما يتغيّر والنظريّات دائماً ما تتبدّل وتُدحض، فلا يمكن القول بصحّة إحداها طيلة الزمن، واعتبر العديد من الباحثين والعلماء أنّ الإعجاز العلميّ ما هو إلاّ إعجاز لغويّ لا صلة له بالعلوم، ويصنّف ضمن العلوم الزائفة، والأسئلة التي تطرح نفسها وبإلحاح:

لماذا لا يُعتدّ برأي مراكز البحوث والمجامع العلميّة في بلاد الكفرة، إلّا عندما نريد أن نتّكئ على اكتشافاتهم وعلومهم لنحاول إثبات ما ندّعيه، بأنّه موجود في كتبنا؟

ثمّ لماذا لا يكون لنا قصب السبق في اكتشاف ما ندّعي أنّه عندنا، وهل يا ترى فيما إذا اكتشفتْ تلك المعاهد أو العلماء اكتشافاً يناقض ما هو مكتوب عندنا سنأخذ به أو نتبناه؟ أم سنصفه بأنّه كفر وزندقة، وأنّ القائل به ملعون، والمخزي والمؤسف أنّه غالباً ما يتمّ وضع العربة أمام الحصان، أيّ توضع النتيجة، ومن ثمّ يتمّ التلاعب والتحايل وأحياناً الدّجل وتشويه الحقائق العلميّة، والتي هي حصيلة قرون من البحث والتجريب في مختبرات مجهّزة بأحدث التقنيّات العلميّة، التي دفع العالم الكثير من مقدّراته ليصل إليها، يتمّ تشويهها ونسفها من أجل أن نثبت به ما نصّتْ عليه نصوص أمّتنا، وليس أيّة أمّة أخرى، باعتبار أنّنا خير أمّة أخرجتْ للناس.

ختاماً، ما فائدتنا من كلّ ما ندّعي أنّه مكتوب عندنا، إذا لم نستطع الاعتماد عليه في صناعة إبرة خياطة أو كبسولة نستفيد منها في تسكين ألم رأسنا؟ من كلّ ما يدور حولنا وما نسمع ونقرأ، أليس حالنا حال عاجز ألقتْ به الحياة على قارعة الطريق وأخرجته عن دائرة الفعل، ليعيش حالة انفصال عن الواقع؟

فإلى متى سنظلّ نلوك الصوف؟

أسعد شلاش

«داعش» خزان متطرّف

بغضّ النظر عن أصل تكوين «داعش»، وكيف توسّع جغرافيّاً، وكيف أصبح له هذا الوهج الكبير، حدود البلاد كانت مفتوحة لجلب المقاتلين المتطرّفين الأجانب، وصفقات بيع النفط والمواد التي حصل عليها كانت ممكنة، استطاع التنظيم بفعل فاعل أن يحصل على دعم عسكريّ وقوّة بشريّة لا يستهان بها.

من كان وراء هذا الدعم؟ ولماذا سُمح للتنظيم أن يستمرّ وأن يكبر؟ ليس هو مغزى القضيّة، ولكنَّ المغزى الأهمّ.. ما الفائدة؟

في المرحلة الأولى، استطاع التنظيم أن يجذب مقاتلين متطرّفين من أصقاع الأرض، فتحوّل إلى خزّان كبير استطاع أن يحوي الكثير من الأشخاص الذين قد يشكّلون عبئاً كبيراً على دولهم، تحوّل هذا التجمّع إلى بؤرة عاثت فساداً في كلّ مكوّنات البيئة التي تواجد فيها، البيئة التي هُيّئت لتكون مسرحاً كبيراً لتصفيات الدول التي أرادت أن تنهي خلافات وقصصاً عالقة، فساهم الجميع بتكوين هذا التنظيم الذي لم ولن يُترك ليصبح خطراً خارج الجغرافيا التي خُلقت لهذا الغرض.

بعد أن تمّ اكتمال المرحلة الأولى، تحوّلت أعين التنظيم، وبشكل طبيعيّ كأيّ تجربة متطرّفة حدثت، إلى خارج الحدود المرسومة له، فأصبح من الضروريّ التخلّص منه قبل أن تتحوّل تهديداته إلى واقع حقيقيّ، فسارع المجتمع الدوليّ لعقد الاجتماعات السرّيّة والعلنيّة، وبدأ يُعِدّ الخطط ويجمع الحلفاء لمحاربته.

في خضمّ التجهيزات لمحاربة التنظيم، ظهرت الكثير من الطروحات الدوليّة لبدء المرحلة الجديدة، حاول الأسد من خلال خطوط اتصاله أن يقنع الغرب بأنّ يكون الشريك الأوّل في محاربتهم للتنظيم، وفي المقابل تقدّمت جامعة الدول العربيّة بقيادة مصر بخطّة عربيّة لمواجهة خطر التنظيم، وذلك على ثلاث مراحل، عزل الأسد، وتشكيل حلف عسكريّ يحارب التنظيم، ويليها تشكيل حكومة توافقيّة ترتضيها جميع الأطراف السوريّة.

بعد الحديث الطويل عن عدم رغبة الدول الغربيّة بإشراك الأسد في محاربة التنظيم، خرج الرئيس الأمريكيّ باراك أوباما ليعلن الحرب على التنظيم في كلّ الأماكن التي يتواجد فيها، ورفضه القاطع لمشاركة الأسد في هذه الحرب، ورغبته بتسليح المعارضة السوريّة لمحاربة الدولة، وأكّد على الحلّ السياسيّ في سورية، ابتدأت ضربات التحالف الدوليّ بمشاركة عربيّة كبيرة في تاريخ ٢٠١٤/٠٩/٢٣ مخلّفة قتلى من المدنيّين يكاد يبلغ عددهم قتلى التنظيمات المستهدفة، خرجت على إثرها بيانات وتصريحات من مختلف فصائل المعارضة تندّد بهذا التحالف وتعارضه، وبالمقابل أعربت حكومة دمشق عن علمها المسبق بموعد وأهداف الضربة، الأمر الذي نفاه البيت الأبيض .

ملء الخزان، إغلاقه، إجبار الأسد على التنحّي، توزيع الغنائم السياسيّة على جميع الأطراف الدوليّة والإقليميّة في الصراع السوريّ، ثقب الخزان وحرقه، إعادة الإعمار، هي رؤوس الأقلام في المرحلة الأخيرة من الصراع السوريّ الذي أزهق مئات الآلاف من الأرواح السوريّة البريئة، ووضع البلد في حالة يرثى لها، وخنق البلد في ديون كبيرة، وقتل الثورة السلميّة التي أشعلها أطفال درعا.

مضر عدس

أزمة اللجوء السوريّ في لبنان... وأحابيل المناورات السياسيّة

يفوق عدد اللاجئين السوريّين والفلسطينيّين-السوريّين في لبنان المليون نسمة، ويُتوقَّع أن يشكّلوا ثلث عدد سكّان لبنان بحلول نهاية العام الجاري. يتوزّع اللاجئون في مختلف أنحاء البلاد، ويعيشون في أيّ مكان يتوافر لهم، بما في ذلك في أكثر من ١٢٠٠ خيمة أقاموها بأنفسهم.

من المقترحات التي عُرِضت منذ بدء الأزمة في سورية إنشاء مخيّمات رسميّة لإيواء اللاجئين على طول الحدود اللبنانيّة-السوريّة. لكنّ هذا الحلّ مستبعد حاليّاً لاعتبارات متعدّدة، لكن قد يتمّ تبنّيه لاحقاً بصورة مختلفة. وقد أحدث إحياء الاقتراح من جديد انقساماً في صفوف المسؤولين اللبنانيّين، إذ اعتبره وزير الصحّة الحلّ الوحيد، في حين تعهّد وزير الخارجيّة بـ»معارضته مهما اشتدّت الضغوط». وقد عارضته المفوضيّة العليا للاجئين التابعة للأمم المتّحدة، من منطلق أنّ الدولة عاجزة عن تأمين البنى التحتيّة اللازمة والأمن الضروري لنجاح الاقتراح.

تختلف التفاصيل الدقيقة للأحكام الجديدة التي أقرّتها الحكومة اللبنانيّة في حزيران الماضي، بين السوريّين والفلسطينيّين-السوريّين (أي اللاجئين الفلسطينيّين القادمين من سورية). فمن الآن وصاعداً سوف يُقبَل النازحون فقط من «المناطق المحاذية للحدود اللبنانيّة التي تشهد معارك»، بحسب ما جاء على لسان وزير الشؤون الاجتماعيّة رشيد درباس، مع استثناءات «إنسانيّة وضروريّة». فضلاً عن ذلك، يُجرَّد جميع اللاجئين الذين يتوجّهون إلى سورية، لأيّ سبب كان وبغضّ النظر عن مدّة إقامتهم هناك، من صفة اللجوء لدى عودتهم إلى لبنان. إلى جانب هذه القيود، يواجه الفلسطينيّون-السوريّون أيضاً مزيداً من الأعباء النقديّة الإداريّة المرهقة التي توازي عمليّاً حظراً شبه كامل على القدوم إلى لبنان.

مزاج جديد يتبلور حاليّاً لدى صانعي القرار في لبنان للتعاطي مع مسألة اللاجئين؛ فعلى الرغم من أنّ العناصر الكامنة خلف هذا الانقسام تتراكم منذ بداية الأزمة السورية، إلّا أنّ حدثاً واحداً يقف إلى حدّ كبير خلف ترجمة هذا المزاج تحرّكاً على مستوى السلطة التنفيذيّة. فعلى الرغم من أنّ العناصر الكامنة خلف هذا الانقسام تتراكم منذ بداية الأزمة السوريّة، إلّا أنّ حدثاً واحداً يقف إلى حدّ كبير خلف ترجمة هذا المزاج تحرّكاً على مستوى السلطة التنفيذيّة. ففي ٢٨ أيّار الماضي، تدفّق عشرات آلاف السوريّين الذين رفعوا أعلام حزب الله وصور بشّار الأسد، إلى السفارة السوريّة شرق بيروت للتصويت في الانتخابات الرئاسيّة السوريّة التي اعتُبِرت على نطاق واسع بأنّها غير شرعيّة. وقد تسبّب الإقبال الكثيف غير المتوقّع بتعطيل حركة السير في العاصمة بيروت لساعات طويلة، ووقعت صدامات طفيفة مع عناصر الأمن اللبنانيّين المسؤولين عن حراسة السفارة السوريّة.

لم تكد تمضي بضع ساعات حتّى أصدر تحالف ١٤ آذار المناهض للأسد في لبنان، والذي يشغل ثلث المقاعد في الحكومة اللبنانيّة، بيانات إدانة شديدة اللهجة معتبراً أنّ مشهد الاقتراع في السفارة السوريّة هو «استفزاز» من تدبير الاستخبارات السوريّة وحزب الله. وطالب فريق ١٤ آذار بطرد جميع السوريّين المؤيّدين للأسد من لبنان. وبعد أقلّ من أسبوع، في الثاني من حزيران الماضي، أصدرت الحكومة قرارها بفرض قيود جديدة على دخول السوريّين، في حين علّلت المصادر الرسميّة الأمر بـ»الهواجس الأمنيّة»، اعتبر مصدر دبلوماسيّ غربي أنّ واقعة الانتخابات في السفارة السوريّة هي على الأرجح الحافز وراء القرار. وكذلك أعلنت المفوضيّة العليا للاجئين أنّ الحكومة تصرّفت أملاً في «ضمان عدم تسبُّب تصرّفات اللاجئين (بما في ذلك ممارسة حقّهم في التصويت داخل سورية) بردود فعل مناوئة في لبنان أو بتأجيج العداء بينهم وبين المجتمعات المحلّيّة التي يقيمون فيها».

واقعة السفارة لم تكن على قدر كبير من الأهمّيّة بحدّ ذاتها، فقبل ذلك، اعتُبِر وجود اللاجئين مفيداً لفريق ١٤ آذار على الصعيد السياسيّ. فقد كان وجود أكثر من مليون لاجئ معدم بمثابة تذكير يوميّ بالمأساة التي خلّفتها حرب النظام على شعبه، وكان بإمكان فريق ١٤ آذار أن يلقي باللوم فيها على الأسد وحزب الله، خصمهم الأساسيّ في الداخل. لكنّ جمهور هذا الفريق وسياسيّيه كانوا على موعد مع مفاجأة غير سارّة عندما رأوا أنّه يمكن تعبئة عشرات آلاف اللاجئين ضدّهم، سواء من تلقاء أنفسهم أو بإجبار من جماعات سياسيّة ما.

تغيرت نظرة فريق ١٤ آذار إلى نظرة قريبة من نظرة ٨ آذار الموالي للأسد الذي لم يكن مرتاحاً يوماً لوجود اللاجئين السوريّين. وعلى وجه الخصوص، ولطالما اتُّهم المسيحيّون في فريق ٨ آذار (التيّار الوطنيّ الحرّ) باعتماد خطاب يحرّك مشاعر (البارانويا) ومعاداة الآخرين انطلاقاً من الحديث عن «مؤامرات» لتوطين اللاجئين بصورة دائمة، وبالتالي تغيير الديمغرافيّة الطائفيّة اللبنانيّة. وهكذا نتج عن ذلك نوع من الالتقاء في الآراء والمصالح بين الفريقين، وذهب البعض إلى حدّ المطالبة في العام ٢٠١٣ بترحيل جميع اللاجئين.

هذا التلاقي حول رفض وجود اللاجئين السوريّين يحفّزه الانهيار الاقتصاديّ الذي يمكن أن تتسبّب به زيادة أعداد السكّان بنسبة تفوق الـ ٢٥ في المئة في غضون ثلاث سنوات. وقد لفت وزير الشؤون الاجتماعيّة درباس مؤخّراً إلى أنّ الكلفة المباشرة التي يتحمّلها لبنان جرّاء أزمة اللاجئين تبلغ ٧,٥ مليارات دولار أميركيّ، أو ١٧ في المئة من إجمالي الناتج المحلّيّ. وقد تضاعفت البطالة في بعض المناطق، بسبب تأثير المنافسة من العمال السوريّين على اليد العاملة اللبنانيّة. فضلاً عن الإنهاك الذي تتعرّض له الموارد الكهربائيّة والمائيّة التي لا تكفي أصلاً لتلبية الطلب اللبنانيّ.

يتمثّل التأثير العام للحرب السورية و»امتداداتها» الدمويّة التي تطال لبنان من حين لآخر، في تراجع النمو في إجمالي الناتج المحلّيّ من سبعة في المئة في العام ٢٠١٠ إلى واحد في المئة في العام ٢٠١٤، بحسب آخر التقديرات الصادرة عن صندوق النقد الدوليّ. والمعاناة الأكبر في هذا الإطار يتكبّدها القطاع السياحيّ الذي يؤمّن في الأزمنة الجيدة ربع الدخل الوطنيّ. بالطبع لا يتحمّل اللاجئون أيّ ذنب في هذا كلّه، لكن، وكما هو متوقّع، يثير وجودهم الاستياء، كما أنّه أشعل من جديد مشاعر معاداة الآخر التي سادت خلال ٢٩ عاماً من وجود الجيش السوريّ. باختصار، ضاق اللبنانيّون على اختلاف انتماءاتهم السياسيّة، ذرعاً بما يحدث.

أمّا فيما يتعلّق باللاجئين، فإنّ سياسة الحكومة الجديدة تزيد من حجم المعاناة والمشقّات التي يتكبّدونها؛ وليس واضحاً ما هو عدد السوريّين الذين مُنِعوا من دخول لبنان منذ صدور القرار في الثاني من حزيران الماضي، لكنّ تقريراً جديداً وضعته منظّمة العفو الدوليّة يوثّق بعض الحالات «المثيرة للصدمة»، كما يُسمّيها، التي تعرّض لها فلسطينيّون سوريّون، ومنها حالة امرأة حامل هربت من مخيّم اليرموك في دمشق لكنّها مُنِعت عند الحدود من اللجوء إلى لبنان، وكذلك فصل الأولاد في لبنان عن ذويهم الذين يتوجّهون لفترة قصيرة إلى سورية من أجل تجديد وثائقهم الثبوتيّة. يشكّل الفلسطينيّون السوريّون أقلّ من خمسة في المئة من اللاجئين القادمين من سورية. ومع توسّع القيود لتشمل اللاجئين السوريّين في شكل عام، غالب الظنّ أنّه ستكون للسياسة الجديدة تداعيات إنسانيّة واسعة النطاق.

هشام منوّر

اللاجئون السوريّون في غزّة
بين سندان الحلم بالعودة ومطرقة الواقع المرير

بلغ عدد اللاجئين خارج سوريّة نحو ٤ ملايين لاجئ، حسب آخر إحصائيّة للمفوضيّة العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتّحدة، كما تقدّر المفوضيّة عدد النازحين داخل سوريّة بـ ٤ ملايين نازح، كما أنّ هناك توقّعات بانضمام مليون سوريّ آخر إلى قائمة اللجوء بنهاية عام ٢٠١٥، وخلصت المفوضيّة العليا لشؤون اللاجئين إلى أنّ أكثر من ٩ ملايين سوريّ بحاجة للمساعدات، وهذه الإحصائيّات غير دقيقة كما هي على أرض الواقع فالعدد أكثر بكثير ممّا ذكرته المفوضيّة.

لم تتطرّق أيّة جهة إعلاميّة أو جهة مسؤولة إلّا ما ندر لذكر لاجئي قطاع غزّة ويبلغ عددهم ألفي شخص، نصفهم سوريّو الأصل معظمهم من الأطفال والنساء يتوزّعون على ٢٤٦ عائلةً والبقية فلسطينيّون سوريّون، ناهيك عمّا سلف ذكره هنالك أسباب تدفعهم للعودة إلى سوريّة بالرغم من مرارة الواقع ومعوقات تحول دون حلمهم في العودة.

سأحاول في هذه المادّة تسليط الضوء على من تمّ تجاهلهم وتمّ نسيانهم في زحمة المآسي التي يعيشها السوريّون في الأماكن الأخرى، وهم وإن كانوا يتقاطعون مع كلّ اللاجئين السوريّين في الأسباب التي دفعتهم إلى الخروج من سوريّة إلّا أنّ ثمّة تفارق وحيد لعله يختصر بالقول إنّ أغلبهم فلسطينيّون سوريّون أو نصف فلسطينيّون، ومعاناتهم لا تختلف عن معاناة باقي السوريّين في أصقاع بلاد اللجوء العربيّة إلّا أنّها أكبر وأشدّ قسوة.

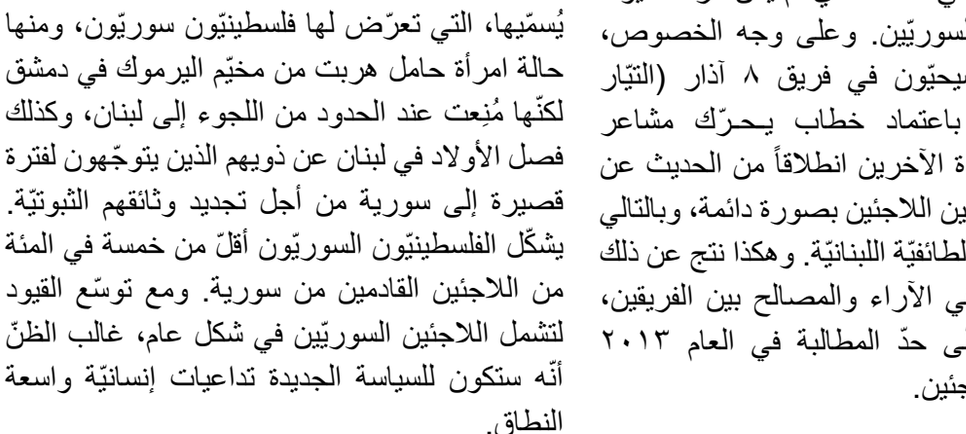

فتحت غزّة أذرعها للاجئين السوريّين بوعود كانت ولا تزال حبراً على ورق لم يصل منها إلّا الفتات، ممّا دفع الجميع لتفضيل العودة إلى سوريّة على البقاء، في ذلّ اللجوء تعاني العائلات السوريّة والفلسطينيّة السوريّة التي نزحت من سوريّة إلى قطاع غزّة الإهمال والتهميش، وعدم الحصول على حقوقهم كغيرهم من الفلسطينيّين المواطنين، تدهورت أوضاعهم المعيشيّة أكثر في أعقاب الحرب الإسرائيليّة الأخيرة على القطاع.

أمّا بالنسبة لمعوقات العودة بالنسبة للاجئين السوريّي الأصل وحاملي الوثائق في قطاع غزّة فهي لا تختلف كثيراً عن المعوقات في باقي البلدان العربيّة المستقبلة لهم، أمّا المعضلة الكبيرة فهي الفلسطينيّون السوريّون الذين يحملون جوازات سفر السلطة الفلسطينيّة والتي لا يُعترف بها حتّى من حكومة غزّة، والأدهى من ذلك أنّه عند خروجهم من سوريّة اعتبرهم النظام السوريّ عائدين لأرضهم الأصليّة، وفي داخل القطاع يعاملون معاملة اللاجئ وكما يقول المثل (ضيّعنا المشيتان).

يجب أن لا ننسى أنّ الفلسطينيّين السوريّين والذين كانوا في سوريّة هم أوّل من وقف إلى جانب الشعب السوريّ في طلبه للحريّة والديمقراطيّة والحياة المدنيّة جنباً إلى جنب لإسقاط النظام، وكالمعتاد، الدكتاتوريّات أوّل شمّاعة لأخطائها هي القضيّة الفلسطينيّة والتهكّم والتفنّن بتهجير وتشريد واعتقال وتعذيب الشعب الفلسطينيّ، فاعتقل الكثير من الشباب الفلسطينيّين في أحداث الثورة السوريّة، واستُشهد ما يقارب العشرة منهم تحت التعذيب في سجون النظام السوريّ وقُصفتْ المخيّمات وحُوصرتْ بهدف التهجير لم يكتفِ النظام بذلك بل قام بإصدار قرار رسميّ من وزارة الداخليّة السوريّة بدمشق لعام٢٠١٣والذي كان يطبّق قبل صدوره أصلاً بعدم عودة الفلسطينيّين من حملة الجنسيّات الأخرى أو جوازات السلطة إلى سوريّة والذين تركوها أثناء الأزمة وحتّى من يحمل وثائق السفر السوريّة والذين من المفترض أن يعامل معاملة السوريّ لم يتوانَ عن تهجيرهم ومنعهم من العودة بتاتاً بشتّى وسائل التعذيب والقتل والاعتقال والتجويع لدرجة أنّه في حالات خلوّ المناطق التي كانت مأهولة بسكّانها الفلسطينيّين السوريّين كان يلقي على المخيّمات البراميل المتفجّرة ليمحو أيّ أمل لهم بالعودة إلى بيوتهم أو آثار بيوتهم ومدارج طفولتهم وأصدقائهم وأهلهم وربّما أزواجهم وأطفالهم ورائحة أزقتهم المفعمة بالمحبّة والسمر والتآخي التي لا يشبهها أيّ نسيج آخر على وجه البسيطة.

سوسن يوسف

أرض الميليشيا

قبل الحديث عن الميليشيات التي نشأت في الساحل السوريّ ومن المناطق (الموالية عموماً) علينا إلقاء نظرة قريبة وحيّة على الأعراف والقوانين التي كانت تحكم الجيش وقوّات الأفرع الأمنيّة قبل اندلاع الثورة، ذلك أنّها كانت أقرب إلى العمل الميلشياويّ منه إلى العمل المؤسّساتي.

حيث أنّ قوانين الجيش السوريّ قاسية للغاية، ذلك أنّها تخضع بشكلٍ رئيسيّ لحالة الطوارئ الممتدّة طيلة الخمسين سنة الفائتة، ولم يكن لأحد أن يستطيع التقيّد بها ابتداءً من الضبّاط الكبار وصولاً إلى أدنى الرتب، والتي لم تكن تشعر بوجود أيّ قانون يحكم خدمتهم في الجيش، فهذه القوانين تعتبر أنّ أيّ شخص موجود في الجيش هو عبارة عن (روبوت) لا يحقّ له أن يفعل شيئاً إلّا بأمر عسكريّ، حتّى طعامه وشرابه يجب أن يكون بأمر عسكريّ، كما أنّ اتصاله بالعالم الخارج أمر مستبعد للغاية وغير مقونن، إلّا في ظروف صعبة، مثلاً: المتطوّع المتزوّج يعمل ستّاً وثلاثين ساعةً مقابل اثنتي عشرة ساعةً يغادر بها قطعته، من ضمنها وقت الذهاب والإيّاب، وهذا أمر في غاية الصعوبة لعنصر قد يقضي ثلاثين سنةً في الخدمة التطوعيّة، هذا بالإضافة إلى الفساد الكبير الذي انخرط فيه معظم ضبّاط الجيش الذي أدّى إلى سرقة مستحقّات الجنود من الطعام والشراب والملبس، ولم يقف أمر فسادهم لهذا الحدّ، بل تعمّدوا الضغط في كثير من الأحيان على مرؤوسيهم في تدريباتهم وحياتهم اليوميّة لنيل المزيد من الرشاوى، هذا يحيلنا إلى حال الجيش قبل اندلاع الثورة، فقد كان من المستحيل التأقلم مع هذه الحال إلّا بالرشاوى وطبعاً مخالفة القوانين، الجميع يخالف القانون بما (سُمح له) أو بعبارةٍ أخرى حسب العُرف، وهذا يجعل الجميع مداناً وضعيفاً في قطعته العسكريّة وتحت التهديد، ممّا يؤسّس لثقافة الإذعان والتملّق، ومن هنا نجد أنّ أكثر الخطوط خطورةً على خدمة المتطوّع - لا بل على حياته - هي التعرّض لقيادته العليا أو رئاسة الجمهوريّة التي تحوّلت إلى منصب إلهيّ في الجيش، هذا الأمر كان مضاعفاً في أفرع الأمن (الأمن العسكريّ، المخابرات الجويّة، أمن الدولة، الأمن السياسيّ) حيث أنّهم انغمسوا من أعلى رتبهم إلى أدناها في الفساد، فقد كانوا عبارة عن متنمّرين يبحثون عن الثراء، وتنوّعت مصادر ابتزازهم وفسادهم من تهديد أصحاب المحالّ التجاريّة وابتزازهم بشكل مستمرّ من المسؤولين - الذين كان معظمهم فاسداً، وبالتالي يرضخون لتهديداتهم - وصولاً إلى التحالف مع المهرّبين والعمل معهم أيضاً، (كان معظم عناصر الأمن العسكريّ يعملون كمهرّبين)، حتّى وصلنا إلى درجة، أنّ كلّ عنصر أمن هو مشروع رجل أعمال أو جامع للمال. كلّ هذا كان مسموحاً في درجات متفاوتة؛ هناك قصّة مشهورة عن وزير الداخليّة «سعيد سمّورة» يوم كان رئيساً لفرع الأمن العسكريّ في حمص: حيث أنّه جلب مهرّباً إلى الاجتماع الصباحيّ للعناصر، وقال لهم: «لا تكتفوا من هذا الشخص بخمسين ليرة وإذا ماطل في أفعاله خذوا المبلغ واعتقلوه بعدها». نعم هكذا كانت تسير الأمور، لكنّ شيئاً لم يكن مسموحاً به ولا بأيّ شكل من الأشكال، وهو تناول هيئة الرئاسة أو التقليل من ألوهيّتها، أو حتّى معارضة النظام بأيّ شكل، ممّا يعني أنّ جميع المتطوّعين في الجيش، وبالأخصّ قوى الأمن، كانوا عبارة عن ميليشيات ذات رداء رسميّ، وهذا هو الشيء الوحيد الذي كان يميّزهم عنها. ومن أبرز مفرزات هذه الحالة هي المحسوبيّات الطائفيّة والعشائريّة في الجيش، والتي عملت القيادة على دعمها والعمل عليها، بدأ بها رئيس المخابرات السابق «علي دوبا» حيث أنّه كان يقوم بترفيع الضبّاط العلويّين والذين ينتمون لعشيرته إلى رتب العميد واللواء والعماد، وعوملت العشائر بتمييز واضح كلّ واحدة عن الأخرى، إذ أنّ المتطوّع العلويّ يشعر جيّداً بهويّته العشائريّة، وعلى هذا النحو باقي الطوائف التي كانت تُعامل بشكل أسوأ بكثير.

حتّى اندلعت ثورة الشعب السوريّ، فما كان هناك من فرق بين ميليشيا الدفاع الوطنيّ وعناصر الأمن الجوّيّ مثلاً في شيء، إلّا فيما يتعلّق بالرواتب، وبالنسبة لأهل الساحل فإنّ الجميع على السواء (جيش، أمن، ميلشيات) والفرق الوحيد والأوحد، والذي يميّز به الناس هذه التنظيمات هو المدخول المادّيّ وخطورة الخدمة، لذا كان من السهل جدّاً اندفاع الناس إلى هذه الميليشيات والانخراط بأعمال السرقة والنهب، إذ أنّها ثقافة قديمة تربّى عليها (ابن النظام) منذ زمن، لكنّ مسألة القتل كانت مثيرةً لقلق عناصر الميليشيات وتخوّفهم وأحياناً نفورهم، وللأمانة فإنّ من قام بفظاعات المجازر التي ارتكبتْ بحقّ النساء والأطفال، قامتْ بها فرق خاصّة جدّاً من مجرمين، وهناك شكوك باشتراك إيرانيّين متشدّدين فيها، بعد مجزرة «البيضا» راح الكثير من عناصر الدفاع الوطنيّ يستهجنون ما حصل ويستنكرون هذه الأفعال ويُنكرونها عنهم، وسادت حالة من الاستهجان الشعبيّ الواضح لهذه الأعمال، ومن الواضح يومها أنّ من قام بالأمر لم يتعدّوا الخمسين عنصراً، لكنّهم ارتكبوا المجازر أمام كلّ المشتركين - أكثر من ألفي عنصر - بالهجوم رغبة منهم في توريطهم، لكنّ معظمهم رفض بما فيهم عناصر حزب الله اللبنانيّ، إذ أنّهم صرّحوا بالحرف الواحد: «إنّنا نقتل الرجال فقط لا نساء ولا أطفال....»

١ـ أوّل الميلشيات في الظهور هي كتائب البعث، وهو جناح مسلّح تابع لحزب البعث، ظهر منذ اندلاع الثورة حيث قامت الفرق الحزبيّة في الساحل بتسليم السلاح للشباب (نيسان ٢٠١١) وتنظيم حراستهم للمباني التابعة للنظام، بغرض ترهيب الأهالي وتخويفهم ممّا يحصل، وجعلهم يعتقدون بأنّ ما يحدث هو مؤامرة مسلّحة، لم يتناقضَ هؤلاء أجراً، والتحق معظمهم بميليشيا الدفاع الوطنيّ لاحقاً، عادت هذه الميليشيا للظهور حاليّاً ولكن بشكل قليل ومن الجدير بالذكر أنّ خدمات المتطوّعين فيها تبدأ بحواجز على الطرق الآمنة وتنتهي على الجبهات الساخنة ومعظمهم من موظّفي الدولة.

٢ـ ميليشيا الدفاع الوطنيّ: ظهرت بعد مرور قرابة العام على اندلاع الثورة وكانت وعود القائمين عليها بأنّ الخدمات لن تتعدّى منطقة الساحل السوريّ، لكنّها اشتركت في كلّ الجبهات الساخنة، وكانت في بداية الأمر سخيّة في دفع الأموال لعناصرها على جميع مهمّاتهم على الجبهات الساخنة وفي تعويضاتهم عند الوفاة والإصابة والعلاج، وجميع عناصرها التحقوا بدورات تدريبيّة في إيران. كان الهدف الرئيس منها جعل مرجعيتهم موحّدة مع كتائب الشيعة الأخرى، لكن سرعان ما نخرها الفساد وبدأ بعض عناصرها يشتكون سرقة رواتبهم وانفكّ عنها الكثير من العناصر - لا يرتبطون بأيّ عقد أو إجراء إجباريّ - كما أنّها معروفة بفوضويّتها وعدم التزام مقاتليها بالقتال وجبنهم، ممّا جعل النظام يفكّر مليّاً الآن في حّل هذه الميليشيا، (تمّ تسريح ثلاثة آلاف مقاتلٍ من محافظة اللاذقيّة).

٣ـ جمعيّة البستان: تركّزت في (مزّة٨٦) وكانت تجمع الشبّان وتجنّدهم لمواجهة المظاهرات والقيام بأعمال السرقة والنهب، وسرعان ما تحوّلت لميليشيا تشترك في أعمال القتال في دمشق وريفها، تحوّل معظم عناصرها الآن للعمل تحت لواء الميليشيات الشيعيّة في دمشق، لها فرع في مدينة جبلة وهو المركز الرئيسيّ لمليشيا الدفاع الوطنيّ أيضاً.

٤ـ حزب الله السوريّ: مركزه بانياس يقبل المتطوّعين العلويّين فقط، ويخدمون تحت إمرة حزب الله اللبنانيّ، يخدمون بنظام «الشهر زائد أسبوع» أي: «شهر قتال مقابل أسبوع راحة» ويتقاضون ثلاثين ألفاً مقابل شهر الخدمة وخمسة آلاف مقابل الأسبوع، وهم غير مرتبطين بعقود دائمة أو ما شابه ذلك، إلّا أنّ خدمتهم محصورة فقط في الجبهات الساخنة.

٥ـ ميليشيا «أحمد جابر» أو صقور الصحراء، وهم عناصر قليلة العدد لكنّهم منتقون بعناية شديدة، مهمّتها حماية المراكز النفطيّة وخطوط النقل والتي يتعهّدها «أحمد جابر».

ـ أخيراً لا بدّ من الإشارة إلى أنّ العديد من رجال الأعمال قاموا في بداية الثورة بتجنيد الشباب في صفوفهم وتسليمهم الأسلحة لحماية مصالحهم وتعدّى الأمر لإرسالهم إلى القتال على الجبهات الساخنة، وقد بارك النظام هذه الخطوات ودفع باتجاهها، لكنّ معظمهم الآن منخرط في ميليشيا الدفاع الوطنيّ وهي الحاوية الرئيسيّة للميليشيات في الساحل السوريّ.

بهذا نجد أنّ القتال مع أيّ ميليشيا بالنسبة لابن الساحل السوريّ، أسهل عليه بكثير من التطوّع أو الرضوخ لطلب الاحتياط، وبالرغم من ضغط المعيشة المتزايد على أهالي الساحل إلّا أنّنا نجد نسبة غير قليلة من الشبان الذين رفضوا القتال مع أيّ من هذه الميليشيات، وحتّى الاستجابة لطلبات الجيش بالسوق الإجباريّ، لأنّهم يعرفون دجل النظام وكذبه ولم يقعوا فريسة الكذب والغشّ الذي نشأ عليه نظام الأسد البائد.

أليمار لاذقاني

وقائع عشرة أيّام

سراقب في مرمى جنون النظام

كلنّا سوريون ـ ليث العبدالله

بدأت حملة التدمير والقتل الهمجيّة على سراقب في ٢٤ /٢٠١٤/٩ واستمرّت لعشرة أيّام اِستُخدم فيها الطيران الحربيّ والبراميل المتفجّرة والحاويات، والقصف المدفعيّ المكثّف.

حول العيد

في منتصف ليلة ٢٠١٤/٩/٢٤ بدأت حملة القصف على المدينة فتعرّضت لإلقاء البراميل المتفجّرة، وهي المرّة الأولى التي تتعرّض فيها المدينة للقصف بالبراميل ليلاً، وفي يوم الجمعة ٢٠١٤/١٠/٣ صباحاً تعرّضت المدينة للقصف من المروحيّات بأربعة براميل متفجّرة نتج عنها استشهاد شابّ ودمار هائل في المنازل، وفي الساعة الثامنة مساءً شهدت المدينة إلقاء برميلين متفجّرين ممّا أدّى لاستشهاد ستّة مدنيّين: «أحمد أنور المحمّد، سامر الإبراهيم، مصطفى العمر، مؤيّد النمّار، وزوجة شاهر المنيرة (حامل)، وطفلها بليغ شاهر المنيرة» بالإضافة لعدد من الإصابات ودمار في المنازل، أمّا في اليوم الأوّل من أيّام عيد الأضحى ٢٠١٤/١٠/٤ فشهدت المدينة نفس السيناريو بمجموع ستّة براميل، أربعة صباحاً واثنان مساءً، ما أدّى لاستشهاد خمسة مدنيّين اثنان لم يتمّ التعرّف عليهما إلّا في اليوم الثاني وهما الشهيدان «يحيى الشيخ أحمد، وبكر عباس» باستهداف أحد المشافي في المدينة.

في ٢٠١٤/١٠/٥ يوم الأحد استُهدفت المدينة من الصباح الباكر بالبراميل المتفجّرة ما أدّى لاستشهاد ثلاثة مدنيّين «إبراهيم الشيخ علي، ومهنّد مرسل بريك، ومحمّد مرسل بريك».

أطفال.... نساء... وحتّى المقابر

بلغ إجمالي عدد الغارات من الطيران المروحيّ والحربيّ ٣٨ غارة ، ٦غارات منها ليلاً تسبّبت بقتل ٥٤ شهيداً بينهم ٢٣ طفلاً وطفلةً و١١ امرأةً، كما بلغ عدد الشهداء من الرجال ٢٠رجلاً ليكون مجموع عدد الشهداء ٥٤ شهيداً، ونتج عن القصف إصابة ٤٢ طفلاً و١٩ امرأة و٨٢ رجلاً، ليكون مجموع الإصابات ١٤٣، أمّا بالنسبة للدمار الذي خلّفه القصف الذي تعرّضت له المدينة فكان عدد المنازل التي دُمّرت دماراً كليّاً بالبراميل المتفجّرة ٣٦ منزلاً وبالطيران الحربيّ ٩ منازل، ليكون مجموع المنازل المدمّرة دماراً كليّاً ٤٥ منزلاً، أمّا المنازل التي دُمرت دماراً جزئيّاً فقد بلغ عددها ٧٢منزلاً بالبراميل المتفجّرة و١٧ منزلاً بالطيران الحربيّ ليكون المجموع ٨٩ منزلاً.

هذا بالإضافة إلى المحلّات التجاريّة فقد بلغ عدد المحالّ التجاريّة التي دُمّرتْ بالطيران المروحيّ ٩٨ محلّاً تجاريّاً وبالطيران الحربيّ ٥٠ محلّاً ليكون مجموع المحلّات المدمّرة ١٤٨ محلاً تجاريّاً، هذا وتعرّض أحد مشافي المدينة لغارة تسببتْ في تدميره دماراً كليّاً، أمّا المدارس التي دُمرت بالبراميل المتفجّرة دماراً كليّاً فهي أربع مدارس ومدرسة واحدة بصاروخ من الطيران الحربيّ ليكون المجموع خمس مدارس، كما تعرّضت حديقتان للقصف بالبراميل المتفجّرة.

حتّى المقابر لم تسلم، فقد طالها القصف، حيث تعرّضت مقبرة للقصف بالبراميل المتفجّرة وأخرى بصواريخ الطيران الحربيّ، ويكون عدد المقابر المدمّرة مقبرتين، وتعرّضت أيضاً غرفة توليد الكهرباء المحلّيّة للقصف بالبراميل المتفجّرة.

كلنّا سوريون ـ ليث العبدالله

الكهرباء والماء

أمّا عن الآليّات التي دُمّرت، فقد كان حصيلة عدد السيارات المدمّرة ٥٢ سيارةً بالبراميل وبصواريخ الطيران الحربيّ، وقد طال القصف أيضاً عدد من الدراجات الناريّة ليحولها إلى (خردة) فكان مجموعها ٣٥ دراجةً ناريّةً، وحتّى المياه كان لها نصيبها في القصف من قبل الطيران المروحيّ والحربيّ فدُمّرتْ ٤ خزّانات رئيسيّة للمياه، وتعرّضت أعمدة الكهرباء للدمار أيضاً فبلغ عددها ٢٣ عموداً كهربائيّاً.

ولايزال النظام يواصل تدمير كلّ شيء في سورية .... ولايـزال يواصل قتله المجنون للسوريّين ... سراقب الآن في مرمى هذا الجنون... لكن من القادم؟؟ وإلى متى سيستمرّ السوريّون في دفع فاتورة جنون هذا النظام.

فلك الخالد

البقاء أو السفر، المطرقة والسّندان

في السنوات الأربع الماضية، تغيّرت الكثير من الأمور، وبوسعنا القول أنّ السنتين الأخيرتين تختلفان بشكل أكبر من حيث الأوضاع المعيشيّة أو الاجتماعيّة أو السياسيّة وحتّى النفسيّة. ولعلّ من أقوى الأحاديث المتطرّق إليها هو حديث السفر، فقد أصبح موضوع البقاء في البلد أو الهجرة منه من أكثر الأحاديث إثارة للجدل وللصراع.

في بداية الأمر كان موضوع السفر يطرح بحياء وخجل كبيرين، وعادة ما كان يناله الاستهجان والرفض، سواء من الفرد ذاته أو من قبل الآخرين، وفي المجمل كان أغلب الذين يفكّرون في الهجرة هم أفراد متضرّرون بشكل مباشر أو مضطرّون له هرباً من الاعتقال، أو من الانضمام إلى الخدمة الإلزاميّة أو غير ذلك من الأسباب.

أمّا مؤخّراً، أي حين بدأ اليأس يتسرّب إلى النفوس، وبدأ إدراك أنّ الحلّ المنشود لن يكون قريباً بحال من الأحوال ينتشر بشكل واسع بين الجميع، وأنّه لا بدّ من قضاء الكثير من الوقت الذي قد يتجاوز العشرات من السنين قبل أن يلوح أفق هذا الحلّ، وحين بدأ الشعور بأنّ ما وُلِد كثورة غدا حرباً في أحسن أحوالها، وحرباً أهليّة في أسوئها. فقد تغيّرت الأمور بما يقارب الانقلاب رأساً على عقب، وبغضّ النظر عن أنّ هذا التغيّر شمل كلّ النواحي بلا استثناء، فإنّ هذا الأمر ظهر بأكثر ما يكون في موضوع السفر، حيث بدأ يُطرح هذا الموضوع كحلّ وحيد للحياة غداً، وحيث أنّ أيّة فرصة لبناء مستقبل ما هنا، وخاصّة لفئة الشباب، باتت شبه مستحيلة، وأصبح موضوع السفر يطرح بشكل مختلف.

وما كان يبعث على الحياء والخجل، بات اليوم محطّ إعجاب حيناً وحسد أحيان أخرى، وحيث أصبح هذا المسافر هو «العاقل» هنا، أمّا من يرفض السفر فهو المثير للضحك والسخرية. وغالباً ما نجد صفة «الرومانسيّ الوطنيّ» تلتصق به.

وفي واقع الأمر، إنّ اتّخاذ هذا القرار، سواء أكان بالبقاء أو بالهجرة هو أمر لا يخلو من الصراع النفسيّ الداخلي الكبير، وفي النهاية يبدو الفرد، أيّا كان القرار الذي يختاره، غير مناسب له، ويتحوّل الإنسان هنا إلى مطحون بين رحى البقاء أو السفر، ويشتدّ الصراع على أشدّه حين يتساوى طرفا الميزان دون أيّ شيء يرجّح الكفّة إلى طرف ما.

وبغضّ النظر عن الوجهة المسافر إليها، فإنّ الأمر لا يرتبط بـ «إلى أين؟» بقدر ما يرتبط بـ «هل أسافر أم لا؟» فالفرد منّا عليه أن يختار، هل يختار اليوم أم الغد؟ هل يختار لنقل «العقل» أم «العاطفة»؟ هل يختار «الوطن» أم «الحياة»؟

ودعونا نتحدّث عن أنّ تلك النزعة إلى التخوين لا تزال موجودة حتّى اليوم بشكل واضح، ودعونا نذكّر أنّ نسبة لا بأس بها من أولئك الذين يطلقون أحكام التخوين ذات اليمين وذات الشمال هم من الأشخاص الغير قادرين على الهروب لسبب أو لآخر، وعادة ما نجدهم ينسبون البطولات إلى أنفسهم لمجرّد البقاء لا غير، وعادة ما ينفون رغبتهم بالهجرة أو السفر، بل نجدهم يؤكّدون على بقائهم لأجل البقاء أو لأجل «الوطن»، وفي تلك اللحظة التي يتحوّل السفر فيها إلى متاح عندهم، تتحوّل الأحكام وتتغيّر..

ما أريد أن أذكره هنا، أنّ أيّاً منّا سيفكّر مئة مرّة قبل أن يقدم على خطوة السفر، حتّى لو كان يعلم أنّ هذا التخوين غير منطقيّ، فإنّه لا بدّ أن يترك أثره في داخله، ولا بدّ أن يتركه معلّقاً في الهواء، بين البقاء أو السفر. وهذا طبعاً لا يعتبر السبب الوحيد، ولكن لنقل إنّه الأكبر أو الأشدّ، عدا عن أمور أخرى ترتبط بالنواحي الشخصيّة لكلّ فرد، كالخوف من المجهول أو من الوحدة، أو الخوف من عدم الرجوع ثانية، أو غيرها.

أمّا القرار بالبقاء فهو ليس أقلّ صعوبة، وأسهل اتّخاذاً، فالأمر لا بدّ واضح لدى الجميع، واليأس استولى على ذواتنا، فالبقاء هنا لم يعد يعني إلّا شيئاً واحداً لا غير في أعين الكثيرين «إنّه ليس أكثر من قضاء الوقت بانتظار الموت» ليس إلّا الفراغ واجترار الذات دون أيّ أمل بالغد، ورغم ذلك فإنّ ترك هذا الـ «الماضي» ليس بالأمر السهل القيام به.

وهكذا، فإنّ كلّاً منّا نال ما ناله منه هذا الصراع، البقاء أم السفر؟؟؟ ويبدو أنّ الأمر لن يتوقّف هنا..

فإنّ أيّ قرار سيُتّخذ لن يوقف هذا الصراع، فلو أتّخذ قرار البقاء لن ينهي هذا الصراع أبداً وسيظلّ هاجساً يصعد كلّ حين وآخر إلى السطح، وخاصّة كلّما ازدادت الأمور سوءاً، أو عند ظهور مشكلة ما أو عند انخفاض القدرة على تحمّل أمور كنّا قد اعتدنا عليها أو هُيّئ لنا أنّنا اعتدنا عليها. أمّا القرار الآخر، فإنّه سيحلّ هذا الصراع بشكل ظاهريّ، ولكن هذا لا يعني أنّه قد حُلّ فعلاً بشكل جذريّ، فإنّ ما يحدث فعلاً هو تحوّله إلى صراع من نوع آخر، فربّما يغدو «هل أعود؟؟» أو يتحوّل إلى «هل أنا خائن؟؟» وربّما إلى شكل آخر غير ذلك.

حينها، وفي الحالتين، سنجد أنّ أقسى المشاعر التي ستنال الإنسان إنْ لم يستطع حلّ هذا الصراع، بشكل سويّ وليس تخديريّ، هو تأنيب الضمير والشعور بالذنب. وفي النهاية، إنْ حاولنا النظر بشكل أعمق إلى هذا السؤال سنجده يعني «هل أهرب أم أواجه؟» لهذا فإنّ حلّ هذا الصراع لن يكون سهلاً بشكل من الأشكال، إنْ لم يكن بشكل واع وسويّ.

إنّ الأمر يرتبط بأمور أشدّ عمقاً ممّا يبدو، وفي أحيان يبتعد عن الشكل السطحيّ لهذه المشكلة، وقد يصل في بعض الأحيان إلى أعمق مشكلة قد تواجه الإنسان، وهي مشكلة الوجود.

ريم الحاج

مخيّم الأمل في المنطقة الجنوبيّة..أمان منشود وخدمات محدودة

كلّنا سوريون - سالي المسالمة

رحلة الهروب من الموت إلى التشرّد

وجد أبو عليّ نفسه نازحاً في خيمة شيّدت على عجل إثر هروبه من البراميل المتفجّرة والقصف العنيف من قبل قوات النظام السوريّ على مدينته «نوى» الذي أسفر عن سقوط العديد من أقاربه وجيرانه بين شهيد وجريح.

تنقّل أبو عليّ بين عدّة قرى بريف درعا والقنيطرة بعد أن أُغلِقَتْ أبواب اللجوء في وجهه، ليحطّ رحاله مع أسرته وبعض جيرانه في قرية «العشة» السوريّة التابعة لمنطقة «الرفيد» في محافظة القنيطرة حيث تُعتبر منطقة الشيك الحدوديّ العازل بين سوريّة والأراضي السوريّة المحتلة من قِبل إسرائيل، والتي تُعتبر أكثر المناطق أمناً في سوريّة في الوقت الراهن.

ويعود ذلك لوقوع تلك المناطق خلف خطّ إطلاق النار المحدّد بموجب اتفاقيّة وقف إطلاق النار الموقع بين نظام الأسد الأب وإسرائيل منذ عام ١٩٧٤، ممّا يمنح النازحين بعضاً من الأمان المفقود منذ ما يقارب الثلاث سنوات من عمر الثورة السوريّة.

أبو عليّ حصل على الأمان لعائلته ولنفسه، لكنّ الظروف المعيشيّة والحياتيّة في المخيّم بالغة الصعوبة، ويفتقد لكافة الخدمات والاحتياجات المعيشيّة، وتشهد خيمته ازدحاماً شديداً يُفقده بعض الشعور بالهدوء والوحدة اللذين باتا مفقودين لديه.

معاناة ونقص حادّ في كافة متطلبات المخيّمات الإنسانيّة

يقول أمين أبو حلاوة مسؤول الارتباط الخارجي بين لجنة إغاثة درعا ومنظمة «المنظّمة السوريّة للدعم الإنسانيّ» الذي أنشأت المخيّم: «يستقبل مخيّم الأمل الهاربين من كافة المناطق الساخنة من حوران والجولان وريف دمشق، حيث وصل عدد الخيم المأهولة إلى ٢٥٠ خيمةً وما يزال تدفق النازحين إلى المخيّم متسمرّاً بشكل يوميّ وبأعداد كبيرة تفوق أعداد الخيم المتوفرة، ولذلك يتمّ جمع أكثر من عائلة في الخيمة الواحدة.

وأضاف: «يفتقر المخيّم لكلّ متطلبات وخدمات مخيمات اللجوء الدوليّة، وخاصةً من حيث تخديمه بالاحتياجات الضروريّة للحياة، حيث يعاني من انعدام الكهرباء وشحٍّ بمياه الشرب والمرافق الصحيّة التي أُنشِئ بعضها بطرق بدائيّة، وتفتقر إلى معايير النظافة والخدمة الصحيّة، إضافةً إلى عدم وجود نقطة طبيّة لتوفير الإسعافات الأوّليّة والإشراف الصحيّ للنازحين، وخاصةً أنّ المنطقة تكثر فيها الحيوانات البريّة السامّة كالعقارب والأفاعي، في حين يفتقر الأطفال في المخيّم إلى كافة الخدمات المخصّصة بهم من تعليم وترفيه، مطالباً بضرورة إشراف الهيئات والمنظّمات الدوليّة المعنية بشؤون اللاجئين والأطفال على المخيم، وبأسرع وقت قبل حلول فصل الشتاء، وخاصةً بأنّ المنطقة تشهد تساقطاً للثلوج قد يصل أحياناً إلى ٥٠ سم».

أمام إغلاق باب اللجوء إلى الأردن وجد المواطن السوريّ نفسه مشرّداً بين المدن والقرى والبلدات التي تفتقد للأمن تدريجيّاً أمام آلة حرب النظام السوريّ، وتعالت في الآونة الأخيرة نداءات لإنشاء معسكرات أو مخيّمات للنازحين في الداخل.

تقول الناشطة «سالي المسالمة» المتطوعة في فريق أورينتس لايف لاين بالداخل: «يُعتبر وجود معسكرات للنازحين في المناطق الآمنة في الداخل – كما هو حال مخيّم الأمل – حلّاً جيّداً فيما لو توفرت له كافة الاحتياجات أسوةً بالمخيّمات الدوليّة، ممّا يُغني السوريّين الهاربين من الموت عن اللجوء خارج أسوار الوطن بعد أن أُغلقتْ في وجهه جميع الطرق المؤديّة إلى اللجوء في المنطقة الجنوبيّة».

كلّنا سوريون - سالي المسالمة

وتشير إلى أنّ مخيّم الأمل تمّ اختيار موقعه بشكل جيّد، فأسلحة النظام السوريّ لن تطوله حسب اتفاقيّة الفصل الموقعة مع الكيان الإسرائيليّ وبالتالي سيشكّل للأسف مكاناً آمناً بجوار العدوّ الأزليّ والذي نفتقده في أيّ مكان آخر في سوريّة، ونتيجةً لذلك يُعتبر من أهمّ المخيّمات في المنطقة الجنوبيّة، لكنّه يفتقد للحدّ الأدنى من الخدمات الضروريّة كالمياه والكهرباء والصحة والتعليم، في حين لا تكفي أعداد الخيم المتوفرة فيه إلى ربع الأسر المتواجدة في المخيّم، لذلك وجب تأمين تلك الخدمات بأسرع وقت ممكن، وخاصّة بأنّنا على أبواب فصل الشتاء».

وتضيف المسالمة: «قمنا كفريق من المتطوعين لدى منظمة أورينتس (لايف لاين) بتوزيع الحقائب المدرسيّة والاطلاع على المخيّم وخاصّة وضع الأطفال الذين يعانون من نقص كامل بالاحتياجات الضروريّة وتحديداً التعليم مع انطلاق العام الدراسيّ الجديد فالعديد من الأطفال يعانون من انقطاعهم عن الدراسة، الأمر الذي يسهم في انتشار الأميّة بينهم بشكل مخيف».

تشكل مخيّمات النزوح في الداخل حلّاً ناجحاً فيما لو توفرت لها كافة المستلزمات والخدمات الحياتيّة والإنسانيّة، لتغني عن اللجوء الذي غُلقت أبوابه أمام الهاربين، لكنّ طرق التهريب ما تزال تشكّل الحلّ الأنجع حاليّاً وتجارة بشريّة خطرة، حيث فقد العديد من الهاربين حياتهم في رحلة اللجوء إلى الأردن عبر طريق «رويشد» خلال الفترة الماضية.

درعا - سارة الحوراني

فساد أكاديميّ وبيع للأوهام

«شهادات مزوّرة في سوريّة»

تتجلّى مظاهر الفساد الأكاديميّ في العالم بصور ثلاث:

١ - الجامعات الوهميّة:

وهي جامعات لا يوجد لها مقرّات ولا هيئة تدريس، هدفها الأوّل والأخير هو الكسب الماديّ وحسب، هذه الجامعات تدار من قبَل أشخاص مزيّفين ومزوّرين، و يتمّ الحصول على الشهادة من خلال هذه الجامعات الوهميّة بمجرّد مراسلتهم، ودفع رسوم محدّدة، ومن ثمّ تصل الشهادة إلى صندوق بريد الشخص الذي طلبها خلال أسابيع.

٢ - الفساد الإداريّ و العلميّ، والغشّ في الامتحانات: ويتمثّل هذا الفساد بالتحايل على شروط القبول الجامعيّ من خلال الغش و التزوير، ممّا يُطيح بتكافؤ الفرص بين الطلّاب، كما أنّ الغشّ في الامتحانات، و تحوير النتائج بتدوين درجات مغايرة للحقيقة في سجلّات الكلّيّة، ممّا ينتج عنه إصدار كشوف علامات لا تعكس الحقيقة.

٣ - بيع الشهادات المزوّرة: وهي شهادات لا أصل لها، وتُمنح للزبون دون أن يكون مسجّلاً في الجامعة التي يرغب بشراء شهادتها، وكثيراً ما يلجأ هؤلاء إلى الحصول على تلك الشهادات لتحسين واجهتهم الاجتماعيّة، أو للعمل في جنبات القطاع الخاصّ. في السابق كان الحصول على الشهادات المزوّرة يتمّ عبر دول عديدة، وعلى وجه الخصوص: أوكرانيا وروسيا ومولدافيا والعراق، ومصر وباكستان والسودان، أمّا اليوم فقد تفاقمت هذه الظاهرة في الجامعات السوريّة، بدءاً من بؤرة الفساد الأكاديميّ المتفشّي في جامعة تشرين، ومنه إلى بقيّة الجامعات السوريّة.

الجامعات السوريّة: رواج التزوير و المتاجرة

كما يعرف كلّ السوريّين، فقد اعتاد عتاة الشبّيحة، والموظّفون الفاسدون أن يستوطنوا في كلّ المفاصل الحيويّة في أيّة دائرة حكوميّة، وعليه، فقد باتت دوائر الامتحانات، في كافّة الكليّات الجامعيّة في سوريّة تحت سيطرتهم، ليمارسوا فسادهم للتكسّب الماديّ من أشكال الفساد المتنوّعة، ففي ظلّ انشغال السلطة بقصف المدنيّين وإفناء الشعب، ومع اهتمام الأجهزة الأمنيّة بالاعتقالات و التنكيل، وجد العديد من المنتفعين في النظام السوريّ الفرصة مواتية لمزيد من السرقة، وجمع الأموال، حتّى غرست براثن الفساد في الجسد التعليميّ السوريّ، وهكذا ظهر في الآونة الأخيرة سوق للشهادات الجامعيّة المزوّرة في العاصمة دمشق وغيرها.

بازار الشهادات السوريّة المزوّرة:

امتلأت صفحات الفيسبوك بالترويج لهذه التجارة: فالشهادة الجامعيّة تُباع بـ ٢٥٠ ألف ليرةٍ سوريّة، باستثناء شهادات الطبّ والهندسة المعلوماتيّة، حيث يصل سعرها إلى ٣٠٠ ألف ليرة سوريّة، وهي تحمل جميع الأختام والتواقيع النظاميّة، كما أنّها ممّهورة بأختام وزارة الخارجيّة للمصادقة عليها، وبمعدل عالٍ لا يقلّ عن ٨٠٪. يؤكّد بائعو هذه الشهادات لزبائنهم، أنّها غير صالحة للاستخدام داخل سوريّة، وإنّما هي مخصّصة للاستخدام في بلدان غير سوريّة، فهي تفيد السوريّين في بلاد الاغتراب فحسب، إذ لا يوجد لها أساس في سجلّات الجامعة، وبالتالي فهي لا تساوي قيمة الورق والحبر داخل سوريّة، وإنّما تبدو قيمتها في الخارج، حيث لا يمكن التأكّد من صحّتها، لا سيّما

وأنّها ممّهورة بأختام وزارة الخارجيّة، ومرفقة بكشوف العلامات التفصيليّة مع نسخة مصدّقة و باللغة الانكليزيّة.

معظم الزبائن هم طالبو اللجوء:

في لقاء أحد الشباب الذين اشتروا إجازة مزوّرة في الهندسة يقول: «تركت الدراسة قبل الحصول على الشهادة الثانويّة، وأرغب بالسفر لإحدى الدول الأوروبيّة، هرباً من الواقع في سوريّة، وبواسطة هذه الشهادة حصلت على قبول من إحدى الجامعات، لإتمام الدراسات العليا، ثمّ أخذت الفيزا، وبمجرّد وصولي إلى أوربّا، سأطلب اللجوء دون التفكير بالعودة».

بعض الشباب المقيمين في أوربّا يشترون مثل هذه الشهادات، لتسريع الحصول على اللجوء، لأنّ الأفضليّة بذلك تكون لحملة المؤهّل الجامعيّ. وهكذا نرى هذا الفلتان الإداريّ، والانعدام الأخلاقيّ لمسؤولي النظام وموظّفيه، والذين يعملون تحت غطاء من قادة الشبّيحة ورؤساء الأجهزة الأمنيّة، هذه الممارسات تُنذر بكارثة حقيقيّة، يستشعر بها حملة الشهادات الحقيقيّة، حين يرون أشباه الأميّين ينافسونهم في الحصول على اللجوء بحجّة الدراسات العليا، ويأخذون أماكنهم، كما أنّ هذه الأفعال تجعل الشهادة السوريّة مثار شكّ، وتلاحقها شبهة التزوير، ممّا يُنذر بكارثة احتمال صدور قرارات دوليّة تسحب بموجبها بعض الدول الاعتراف بالشهادة السوريّة. ومن بوادر ذلك ما أفاد به التصنيف العالميّ للجامعات، الذي يعدّه موقع "ويب ماتريكس" الإسبانيّ "webometrics"، بتراجع ترتيب جامعة دمشق عالميّاً من ٣٤٠٠ في منتصف العام ٢٠١٢ إلى ٥٠٧٠ في عام ٢٠١٤ لمّا كانت الثورة قد قامت لتصحح الخطأ، لا لتكراره و تكريسه، و التشجيع عليه، وبما أنّ هذه الممارسات الخطرة ترقى إلى درجة الجريمة، فإنّ الواجب يفرض علينا تسمية الأمور بمسمّياتها، حيث لا يمكن تسمية هذا العمل إلّا: احتيالاً وغشّاً وتزويراً، وتدميراً لسمعة الجامعات السوريّة ومصداقيتها، إنّه استهزاءٌ بكلّ الخرّيجين، الذين تعبوا وذاقوا الأمرّين، ليحصلوا على شهادتهم بجهدهم وتحصيلهم، إنّ الشهادات المزوّرة تورّث آثاراً سلبيّةً، تدمّر مستقبل الطالب الذي يعتمد عليها، لكونها ستُكْتَشف عاجلاً أو آجلاً.

من الوجهة الحقوقيّة و المسؤوليّة القانونيّة:

إنّ هذا الفعل يُعتبر اقترافاً لجريمة التزوير بالنسبة لمن يبيعها، كما يُعتبر اقترافاً لجريمة استعمال المزوّر لمن يشتريها.

ممّا يُوجب التحذير لمن يبيع الشهادات المزوّرة، ومن يشتريها و يحاول استخدامها بعواقب قانونيّة، ومؤيّدات جزائيّة ستطال كلّ من يقترف ذلك.

خلاصة الأمر أنّ الشهادات المزوّرة تُمثّل وهماً معرفيّاً، بالإضافة إلى ما تقدّمه من نشر المزيد من الجهل في المجتمع السوريّ مستقبلاً، وإنّ من واجب كلّ المنابر الإعلاميّة والصحفيّة، تسليط الضوء على هذه المسألة، والتوعية بأخطارها المستقبليّة.

المحامي أحمد صوّان

معالمنا الأثريّة

بين النهب وعقود السرقة...(جامع يلبُغا)

في كلّ مكان من العالم هنالك معالم سياحيّة يُشتهرون بها مثل برج إيفّل في فرنسا وتمثال الحرّيّة في الولايات المتّحدة والأهرام في مصر، يفتخرون بها ويقومون بتجميلها وترميمها ويستغلّونها كمعالم أثريّة لجلب السيّاح، لكن في زمن البعث الأمر مختلف، فلا يهمّ التاريخ ولا يهمّ الماضي ولا المعالم الأثريّة في بلدي، لا شيء له قيمة إلّا المال. وهاك ضحيّة الطمع والسرقة: جامع (يلبُغا) الذي بيع وهُدم كلّ جميلٍ فيه، ليبقى بناءً مهجوراً تمّت من خلاله صفقات سرقة فاقت ٥٠٠ مليون ليرة سورية، تحت مسمّى رامي مخلوف المالك الحصريّ لهذا المعلم الجميل.

جولة سريعة في كتب التاريخ تقول:

إنّ جامع (يلبُغا) الذي بناه أمير دمشق في عهد المماليك سيف الدين يلبُغا والذي سُمّي على اسمه وشيّد عام ١٣٤٧ للميلاد، ويعدّ هذا الجامع من أشهر جوامع دمشق، وهو أحد الجوامع الكبرى التي بُنيت على نسق الجامع الأمويّ، وكان يحتوي على مكتبة كبيرة جدّاً، وُثّق جزءٌ منها وسُرق الآخر، كما أنّ حجره المنقوش عليه كلام الله وأسماء الأمراء والملوك هُدم ما هُدم منه، وسُرق ما سُرق، وقد بُني على تلّه كان يُشنق عليها المجرمون والخارجون عن القانون (لعلّه من أسباب الحقد لهدمه) وهو ثاني أكبر مساجد المماليك، هذا المعلَم التاريخيّ كان - يوماً ما - مركزاً لشيخ الإسلام ابن تيميّة، وبعدها حُوِّل إلى المدرسة السلطانيّة في زمن الشريف فيصل، وفي زمن الأسد الأب هُدم ليصبح تحت مسمّى مجمّع دينيّ وجامع يلبُغا، ومن ثمّ إلى مجمّع تجاريّ، ومن ثمّ إلى جامع باسل الأسد ومجمّع يلبُغا، ومن ثمّ أصبح هيكل عظم تعلّق عليه اللوحات الدعائيّة الخاصّة بشركة سرياتيل لمالكها رامي مخلوف! كيف لا وهو المالك بعقد غريب وشركات وهميّة؟!

بدأت المناقصة على إكساء المجمّع، الذي بُني بعد هدم جزء من الجامع ومسحت كلّ معالمه التاريخيّة، ليشيّد عوضاً عنه مجمّع كبير وبجواره جامع حديث؛ فبدأ الأمر بفتح باب للمناقصة وتمّ تقديم ثلاثة عروض - لكي لا يتمّ حصرها في عرض وحيد - مقدّمة من شركة ميسكا السعوديّة وشركة قصر الملكة الإماراتيّة وشركة أخرى، حيث تبيّن أنّ الشركات الثلاث هي شركات سوريّة وهميّة من أجل التلاعب في هذا العقد، إلّا أنّ شركة ميسكا المسجّل فيها شركاء سوريّون مغتربون، وهم أصحاب التمويل، وكان لرامي مخلوف حصّة فيها كرشوة منظّمة وشرعيّة.

بعدها تمّ إعطاء وزير الأوقاف الأوامر بالتعاقد بالتراضي مع الشركات الثلاث، فلم يأتِ ردّ إلّا من شركة ميسكا، فاستُبعدت الشركتان الأخريتان بسبب «عدم جدية عروضهما»! وتمّ التعاقد مع الأولى، وهي التي أُنشئتْ من أجل هذا العقد، وقامت بالدراسات الاقتصاديّة التي كلّفتها أموالاً طائلة على حساب الشركاء بمبلغ فاق ٥٠ مليون ليرة سوريّة.

هنا حاول رجال رامي مخلوف تبييض وجه هذه الشركة عبر وسائل الإعلام والترويج لها على أنّها شركة سعوديّة، بمعنى أنّ أصحابها من أهل السنّة ويحترمون المقدّسات والمعالم التاريخيّة، لكنّ هذا كلّه لم يُسكت الجدل الدائر حول قيمة التعاقد إذ كانت قيمته ٢٤٠ مليون ليرة سورية في السنة، وحسب الاقتصاديّين فإنّه يجب ألّا يقلّ عن مليار ليرة سوريّة في السنة.

هنا بدأ الحديث يدور بين مكتب الرئيس وفروع الأمن، فقرّروا الابتعاد عن القمع كونه موضوعاً حسّاساً متعلّقاً بمُلكيّة وقف دينيّ تاريخيّ، وألغي التعاقد مع شركة ميسكا، التي تحتوي على شركاء أجانب وسوريّين مغتربين دفعوا أموالاً طائلة لتكاليف الدراسة الاقتصاديّة من أجل الإكساء والرشوة لبعض ضعفاء الأنفس في وزارة الأوقاف، والتعاقد مع الشركة الثانية قصر الملكة الوهميّة والتابعة أيضاً لرامي مخلوف بعقد قيمته ٤٧٠ مليون ليرة سورية، والذي تمّ الطلب على دراسته من قبل مجلس الفتوى والتشريع، فاخترعوا بعض الاعتراضات الشكليّة؛ وبهذه الطريقة تكون مافيا آل الأسد قد ضمنت أن يكون العقد قد أُبرم مع رامي مخلوف بحساسيّة أقلّ من رجال الدين ومن الشارع، وبعدم دفع تكاليف الدراسات التي دفعتها شركة ميسكا وتمّ سرقتها والتعاقد من خلالها لصالح شركة قصر الملكة، ومن ثمّ بدأت سرقات هذا المعلم التاريخيّ وبيع مخطوطاته وكلّ شيء أثريّ فيه، وتمّت سرقة ما يقارب ٤٠٠ مليون ليرة سوريّة، كسعر للحجر الجديد والإسمنت والحديد، الذي تمّ بيعهم بسعر زهيد من قبل الدولة لشركة قصر الملكة من أجل إكساء المجمّع، إذ أنّ رجال مخلوف كانوا يقومون ببيعه في السوق السوداء ولا يتمّ استخدامه.

بقي المجمّع على هذه الحال منذ الثمانينات وحتّى الآن؛ ذكاء عجيب! كيف لا وهم المافيا الوحيدة الشرعيّة والرسميّة، ويحقّ لهم البيع والشراء في المعالم التاريخيّة والاقتصاديّة دون أيّ سؤال، ومن يتجرّأ على مسائلة: مَن حوّل جامع يلبُغا التاريخيّ إلى مجمّع مهجور تمّ من خلاله سرقة ما يتجاوز ٥٠٠مليون ليرة سوريّة؟!

لكنّ الحال تغيّرت الآن، وقد خرجت ثورتنا الكريمة لتستردّ ما تمّت سرقته وتقتصّ من الحاكم ومن معه، ولنعيد بناء سوريانا سورية الشعب...

أمير نجم الدين

«يعيش الزيتون ويسقط الرصاص»

أوّل من رفع صوته مطالباً بالحريّة، المظاهرات في هاتفاً لحرّيّة يوم جمعة يجتمع في مكان عمله سراقب ويخططون المنشورات «مهيار موالید درس عالياً في سراقب وراح يتقدّم بعدها مراحلها الأولى سوريّة. في كلّ المتظاهرون الكائن في سوق للتظاهر وتوزيع إنّه الشابّ سمّاق» ١٩٨٧ التجارة والاقتصاد في جامعة حلب.

آمن مهيار بالحراك السلميّ واستغلال كلّ شيء لخدمة هذا الحراك، فهو أوّل مَن لوّن الجدران ورسم عليها وكتب عباراتٍ تمجّد الثورة وقيمها وتلعن الاستبداد وظلمه. كان يحرص دائماً أن يكون ضمن المجموعات التي تخطط وتنفّذ وتقطع الطرقات عندما تعبر الأرتال العسكريّة سراقب متوجهةً إلى حلب وقد نجح أكثر من مرّة هو ورفاقه في إعاقتها وتغيير طريقها. انخرط في العمل الاغاثيّ منذ بدايته وقد تجاوز همّه سراقب، فممّا عُرف عنه إلحاحه في دعواته للإضراب تضامناً مع بقية المدن السوريّة المنكوبة.

تمّ اعتقاله من متجره في سوق سراقب في ٢٠١١/٩/٢٤ حيث داهم أحد عملاء النظام ومجموعة من الشبّيحة واختطفوه من مكان عمله ليلاً مع العلم أنّ هذا العميل كان قد وقع في قبضة مهيار ورفاقه لكنّ إيمانهم بالحراك السلميّ ورفضهم للقتل جعلهم يطلقون سراحه.

أمضى مهيار ما يزيد عن السنة في سجن حلب المركزيّ، ثمّ رُحّل إلى سجن إدلب وبعدها إلى دمشق وانقطعت أخباره منذ أكثر من سنة.

نظّمت تنسيقيّة شباب الثورة في سراقب أكثر من مسائيّة طالبوا فيها بإطلاق سراح الناشط السلميّ مهيار تخلّلها بعض الهتافات والأغاني والقصائد منها:

أتوك يشهرون ألف بندقيّة

ولمّا استحوذوك أعلنوا انتصارهم

وأطلقوا الرصاص يحتفون بالقضيّة

وأيّما قضيّة!!

هتفتَ للحريّة؟؟

الحريّة تليق بك أيها «الجميل» وبكلّ المعتقلين السوريّين، الحرّيّة لك ولهم ولسوريّة.

أمريكا ترفض استقبال (نساء طروادة)

"كان ذلك يوم سبت، قيل لنا بأنّ المخابرات كانت تداهم المنازل عشوائيّاً في حمص ووقعت حالات اغتصاب وخطف، لذا أخذَنا أخي إلى البيّاضة. كنّا سبع نساء و25 طفلاً. أخذونا في شاحنة (بيك آب) وكانت السماء تمطر علينا بغزارة وأخذ الأطفال يصرخون ويبكون". مقطع من مسرحيّة (سوريا: نساء طروادة)

أقامت منظّمة بريطانيّة غير حكوميّة للاجئين ورشة للعلاج بالدراما في العاصمة الأردنيّة عمّان، حيث لبّت الدعوة 60 امرأة نازحة، وصفتهنّ المنظّمة بالشخصيّات المتفرّدة. إحدى المشاركات فاتن، التي وجدت نفسها على خشبة المسرح بعد شهرين، تحكي حكاية هربها من حمص، كجزء من إعادة تمثيل مسرحيّة يوروبيدس "نساء طروادة" والتي دمجت قصصاً حديثة للسوريّين في النصّ القديم. وكجميع أفراد فريق المسرحيّة، لم تكن لفاتن تجربة سابقة مع التمثيل ولم تدرس اليونانيّة القديمة، وبالرغم من ذلك وجدت أنّ نصّ يوروبيدس يخاطبها مباشرة.

وقد التقت سينثيا بي شنايدر، الصحفيّة في مجلة "فورين بوليسي" النساء المشاركات في مسرحيّة "سوريا: نساء طروادة" وتحدّثت إليهنّ عن معاناتهن ابتداء من خروجهنّ من سورية وانتهاء بمشاركتهنّ بهذه المسرحيّة والصعوبات التي لا تزال تواجههنّ في محاولات عرضها في دول مثل الولايات المتّحدة الأمريكيّة التي رفضت استقبالهنّ لأسباب غير منطقيّة.

في نصّ "سوريا: نساء طروادة" تستمرّ فاتن (والتي تمّ التحفّظ على ذكر اسم عائلتها أو أيّة معلومة تعريفيّة عنها لأسباب أمنيّة) في سرد كيف عرفت بمقتل والدها وإخوتها على يد مخابرات بشّار الأسد "قال قريبي بأنّ المخابرات أخذوهم إلى مستودع، غرفة داخل غرفة، مكان لا يعرفه أحد، أطلقوا عليهم النار وقتلوهم بدم بارد".

مزاوجة بين الأصل والتحديث

تنتقل المسرحيّة بسلاسة بين طروادة الحديثة والقديمة، معطية معنى جديداً للمجاز الذي يقول إنّ الحرب أزليّة. لم يكن لدى "شارلوت إيغر" و "ويلي ستيرلينغ" و "جورجينا باغيت"، القائمين على مشروع العلاج بالدراما للاجئين السوريّين المقيمين في الأردنّ، أدنى فكرة عن مدى قوّة الأثر الذي من الممكن أن تحدثه مسرحيّة درسوها على أنّها اختصاص كلاسيكيّ. بدأت الورشة في الخريف الماضي حيث توافدت النساء السوريّات ببطء في البداية عندما دُعين ليخرجن من منازلهنّ المعزولة والمتفرّقة حول عمّان، ولكن عندما انتشر الخبر ازدادت أعدادهن إلى حوالي الستّين، وفي النهاية وقع الاختيار على 12 منهنّ ليشكّلن فريق الممثّلين.

عندما ظهرت حماسة النساء لهذه المسرحيّة ومعانيها العميقة بوضوح، تحوّلت الورشة من العلاج نحو الدراما، ومن طروادة إلى سورية. كان المخرج الرئيسيّ السوريّ عمر أبو سعدة مكلّفاً بإخراج المسرحيّة المعاد كتابتها، بحيث يتمّ دمج قصص هروب واغتراب وموت النساء الحقيقيّة، مع نصّ يوروبيديس القديم.

خلال فترة الورشة والتدريبات، تحدّثت النساء السوريّات إلى مخرجين من أجل الوثائقيّ القادم "ملكة سوريا"، والذي يؤرّخ للمرحلة.

تصف سعاد (فرد آخر من الفريق المكوّن من لاجئين) للمخرجين كيف أنّ كلمات يوروبيديس، والتي كتبها منذ 2500 عاماً، خاطبتها وكأنّها كُتبت اليوم، تقول "عندما تستدير هيكوبا لتلقي نظرة أخيرة على طروادة، تلقي كلمة عن كونها لن ترى وطنها مرّة أخرى، أبكي عندما أقرأها، فحين عبورنا الحدود إلى الأردن قال لي زوجي استرقي نظرة أخيرة إلى سورية، فمن الممكن ألّا نراها مرّة أخرى أبداً".

سعاد هي صوت واحد لحوالي ثلاثة ملايين لاجئ خارج سورية، ناهيك عن 6.4 مليون مهجّر داخل سورية، ووفقاً لمنظّمة الأمم المتّحدة العليا لشؤون اللاجئين فإنّ خمسة آلاف سوريّ يهربون من سورية يوميّاً. وفي الأيّام الأخيرة ازداد هذا العدد إلى 200 ألف تقريباً، هربوا بسبب العنف الممارس من قبل "داعش" في المناطق الكرديّة من سورية. ومع تركيز اهتمام العالم على الحرب في العراق وسورية من الممكن أن تتفاقم أزمة اللاجئين أكثر فأكثر، حيث سيزداد العنف على النساء والفتيات. ولكن كما تساءل ديفيد ميليباند، مدير اللجنة الدوليّة للإنقاذ في نيويورك "هل نستمع؟".

روابط الوطن

وقد اعتزم مختبر الأداء العالميّ والسياسات في جامعة جورج تاون رفع هذه الأصوات الكثيرة غير المسموعة في واشنطن بواسطة العرض المسرحيّ "سوريا: نساء طروادة". لذلك تمّ توجيه دعوة للمشاركات في المسرحيّة لعرضها في "مهرجان آلاف الأصوات"، ومن ثمّ نقلها إلى جامعة كولومبيا، وذلك بعد الاستحسان الكبير الذي لاقته بعد عرضها في عمّان وبيروت. لكنّ خيبة الأمل كانت كبيرة عندما رفضت الخارجيّة الأمريكيّة منح النساء تأشيرات دخول من نموذج "بي3-" على أنّهم "فنّانون قادمون لتقديم برنامج عرض مميّز حضاريّاً" وذلك تحت البند "214 بي" من قانون الهجرة، والذي يتطلّب إثباتاً على "عدم وجود نوايا للهجرة".

لدحض العكس، فإنّ على المتقدّمين شرح "الروابط التي تربطهم ببلدهم الأمّ" وهو طلب مؤلم لأولئك الذين أُجبروا على الهرب رغماً عنهم من منازلهم العزيزة عليهم في سورية. كيف يمكن للاجئين أن يلبّوا متطلّبات شروط منح التأشيرة دون أن يكون لديهم أيّ حقّ بالعمل أو القدرة على امتلاك عقار في دول اللجوء؟ (ولسخرية القدر فإنّ أطفالهنّ لا يعتبرون دليلاً كافياً على "الروابط التي تربط"). كما أضافت الحكومة الأردنيّة عقبة جديدة، طالبة من اللاجئين المغادرين للدولة الحصول على موافقة رسميّة من وزارة الداخليّة للدخول مرّة أخرى.

لكنّ القائمين على العرض لم ييأسوا، فقد قرّروا إيصال رسالتهم ولو عبر الإنترنت، حيث قاموا بتنفيذ العرض المخطّط له في 19 أيلول لا يردعهم شيء. ومع أنّه كان حديثاً افتراضيّاً أكثر منه عرضاً، إلّا أنّ نساء الفريق سهرن طوال الليل في عمان وهنّ يتحدّثن مباشرة إلى جمهور يفوق الـ 300 شخصاً في جورجتاون.

وهكذا ازداد إصرار النساء على تقديم العرض في الولايات المتّحدة الأمريكيّة، لذا تقدّمن ثانية بطلب تأشيرات. لكن هل من الممكن أن يحدث العرض الحقيقيّ؟ وهل سيتمّ منحهنّ التأشيرات في المحاولة الثانية؟ كان ديفيد دوناهو، النائب الأوّل لمساعد وزيرة الخارجيّة للشؤون القنصليّة، حاضراً في ليلة البثّ من عمان، لكنّه لم يفصح عن شيء عندما أجاب بشجاعة لكن بخشونة على سؤال النسوة: "لماذا رفضت تأشيراتنا؟"، قائلاً:"أحياناً بسبب القانون وبسبب نقص التمويل أو لأنّك من بلد يعيش فوضى، لا يمكنك أن تفعل الأشياء التي تريدها. في هذا اليوم بالتحديد لم يوافقن متطلّبات القانون".

"داعش" سرّها باتع

وبعد عدّة أيّام فقط، تجد الولايات المتّحدة نفسها في حرب ضمن سورية. والمثير للسخريّة أنّ وحشيّة "داعش" فعلت ما لم تفعله الكارثة الإنسانيّة للاجئين السوريّين: دفعت الشعب والحكومة الأمريكيّين للقيام بردّة فعل. لكن بعد أن تتمّ هزيمة "داعش"، سيبقى الأثر الإنسانيّ المدمّر الناتج عن الصراع السوريّ، وسيشكّل الملايين الذين هربوا من الحرب تهديداً طويل الأمد للاستقرار في المنطقة. لن يتمّ إسكاتهم، لكن هل سيسمع العالم صوتهم حينها؟

يُذكر أنّ النصّ الأصليّ لمسرحيّة "نساء طروادة" كتبه المسرحي اليوناني يوريبيدس في العام 415 قبل الميلاد، ويدور حول معاناة أربع نساء جرّاء احتلال أثينا الدمويّ لجزيرة ميلوس خلال الحرب البولوبونيسيّة، والتي نتج عنه حرب مدمّرة وأسى شديد لدى النساء الأربع.

إعداد: رهف موسى

المرأة السوريّة في الثورة

مشاركة فاعلة وحاضر أسود ومستقبل غامض

كان للمرأة السوريّة دور فاعل مع بداية الحراك الثوريّ، لقد شاركت بالاعتصامات أمام السفارة التونسيّة والمصريّة والليبيّة ببداية عام ٢٠١١، كما شاركت بمظاهرة الحريقة بتاريخ ١٥-٣-٢٠١١؛ أوّل من أطلق شعار «الشعب يريد إسقاط النظام» كانت السيّدة نائلة الأطرش بتاريخ ١٢-٤-٢٠١١.

عملت المرأة في المجال الإغاثيّ والطبّيّ وبجمع التبرّعات وإيصالها لعائلات المعتقلين، كما شاركت بكتابة اللافتات وتنظيم المظاهرات، ونقل المواد الطبّيّة لمناطق التوتّر، كما ساهمت بتهريب الناشطين الشباب حيث كان الوضع الأمنيّ للنساء أفضل نسبيّاً من وضع الشباب ويتمتّعن بقدر أوسع من حرّيّة التنقّل، كذلك لا يمكن إغفال دورهنّ بمجال حقوق الإنسان من خلال الدفاع عن المعتقلين وتوثيق حالات الاختفاء القسريّ والتعذيب.

إنّ النظام السوريّ القائم على تغوّل الأجهزة الأمنيّة، والبطش وتكميم الأفواه ومصادرة الحرّيّات جعل المواطن السوريّ الذكر قبل الأنثى لا يجرؤ على مجرّد التفكير بالحرّيّة؛ إلّا أنّ الثورة وفّرت مساحة من الحرّيّة مكّنت المرأة من إطلاق صوتها الرافض للنظام وللقيم الدونيّة التي كرّسها خلال أكثر من أربعين عاماً، استطاعت التعبير عن مطالبها بالحرّيّة والكرامة والمواطنة، كما شاركت النساء من مختلف المرجعيّات الفكريّة والدينيّة والإثنيّة، وعانت كالرجل من الاعتقال والتعذيب والإهانة والاغتصاب، وإنّ كانت الثورة قد أعطت المرأة مساحة من الحرّيّة، فإنّ المرأة أعطت الثورة وجهاً مشرقاً مدنيّاً.

تنقّلت النساء بين مختلف المناطق لتقديم مساعدات طبّيّة تارة وإغاثيّة تارة أخرى وللتنسيق للمظاهرات ثالثة، وأعمال ومبادرات كثيرة لا يمكن حصرها، عملت في المناطق الريفيّة والمناطق الأكثر فقراً والمحافِظة، محقّقة حضوراً طيّباً وقبولاً اجتماعيّاً، دون النظر لانتمائها أو الزيّ الذي تلبس أو عمرها، كانت في أوج نشاطها.

إلّا أنّ مساحة الحرّيّة التي توفّرت خلال عاميّ ٢٠١١ و٢٠١٢ ما لبثت أن تضاءلت مع ازدياد وحشية النظام وازدياد العمليّات العسكريّة، ومشاركة تنظيمات متشدّدة بتلك العمليّات وما رافقه من فرض توجّهاتهم بمنطق القوّة ومنطق صاحب الفضل بالنصر وصاحب الحقّ بفرض سلطته على المناطق المحرّرة، فتمّ تحجيم دور المرأة وممارسة التضييق عليها بالحركة والتنقّل والتدخّل بشكل ملابسها، كان ذلك بالتوازي مع تهميشها من قبل الناشطين واستبعادها من كلّ الفعّاليّات المدنيّة بحجّة «الظرف الخاصّ، والخطر المحدق». لم تستسلم، حتّى لضغوط الدولة الإسلاميّة، لقد قاومت النساء في مدينة الرقّة سلطة الدولة ونظّمن العديد من الحملات، إلّا أنّهن تعرّضن لضغوط من عدّة جوانب منها: الحاجة الاقتصاديّة وسلبيّة الناشطين الذكور تجاه مبادرات الناشطات، والأكثر إيلاماً كان تعرّضهنّ للخطف والضرب من مجموعات نسائيّة بايعن (الدولة) ورضين بممارسة دور الجلاد بحقّ الناشطات، ممّا أدّى إلى نزوح هؤلاء النساء والتخلّي عن دورهن.

إنّ صمت الناشطين والكتائب المعتدلة وقوى المعارضة عن التضييق بحقّ النساء وتهميشهنّ، بل تبنّى ذات مواقف الجهات المتشدّدة بحجّة «الظرف الموضوعيّ» وحالة الحرب، سمح لتلك الفئات بالتمادي تجاه النساء، إلى أن تلاشى دورهنّ، وباتت المرأة في المناطق الخارجة عن سلطة النظام بين مطرقة التطرّف وسندان عقليّة ذكوريّة وجدت ظرفاً مواتياً لممارسة تسلّطها، وبين الاثنين حاجة اقتصاديّة وفاقة بسبب ظرف النزوح وفقدان العمل.

لقد تضرّرت المرأة أشدّ الضرر، اضطرت بداية إلى النزوح من بيتها وفقدت عملها بالالتجاء للمناطق المحرّرة هرباً من بطش النظام لتجد مصيراً لا يقلّ قسوة عن وضعها السابق لتتابع رحلة النزوح بحثاً عن ملاذ آمن ومورد يجنّبها الفاقة.

لقد ساهم الناشطون بتردّي وضع المرأة عندما تبنّوا آراء دخيلة على مجتمعنا وساهموا بتسويقها متجاوزين أهداف الثورة الأولى ومتجاهلين شريكتهم بالوطن تحت حجج وذرائع واهية ترضي المموّلين ومراكز القوّة وذكوريّتهم التي وجدت مساحة للتعبير عن التفوّق.

إنّ الثورة السوريّة التي قامت ضدّ الظلم والقمع، ضدّ نظام فاسد، لم تصل إلى مستوى ثورة لأجل حقوق الإنسان والمواطن ولأجل حقوق المرأة التي هي جزء لا يتجزّأ من حقوق الإنسان ومن عمليّة بناء الوطن؛ لم تتبنّ صوت السلاح الذي أصبح الأعلى والوحيد في سورية، بالإضافة إلى تشرذم المعارضة السوريّة وضعف كلّ منها. هذا يعني أنّه حين تبدأ المرحلة الانتقاليّة سيحكم البلد من يحقّق النصر، ويبدو أنّ الجناح المسلّح من المعارضة من سيحقّقه.

هنا ستخسر المرأة، لأنّ المعارضة السياسيّة ستكون غير قادرة على فرض وجودها، باعتبارها لم تحقّق ذلك النصر، وبالتالي فإنّ المرأة ستأتي بالدرجة الثانية. ولكنّي في الوقت نفسه أعلق آمالاً كبيرة على وعي المرأة الجديد، الذي تشكّل خلال الحراك الثوري، واكتشافها لقدراتها، وستستفيد المرأة من هذا الوعي لاحقاً من خلال العمل المنظّم «التشكيلات المدنيّة والسياسيّة بمختلف توجّهاتها موضوع حقوق المرأة كشرط أساسيّ للتغيير». لقد اعتبروا الحديث عن هذا الموضوع ضرباً من الترف بوقت لا يتّسع للترف، وما يقال عن حقوق المرأة يقال عن القيم والشعارات التي تبنّتها الثورة السوريّة منذ انطلاقتها «الحرّيّة، الكرامة، العدالة، المساواة، المواطنة، دولة القانون».

الخطر الآخر المتوقّع حين تبدأ المرحلة الانتقاليّة، حيث يحكم البلد من يحقّق النصر، فإنّ كان النصر على يد الجماعات المسلّحة، ستكون الخسارة الثالثة للمرأة حيث ستكون بمرتبة متأخّرة بقائمة الأولويّات، والمؤشّرات تنبئ بذلك.

كفاح زعتري

إشكاليّة الدولة بين الحقّ والعنف

تشتغل الدولة عبر عدّة مؤسّسات وأجهزة لفرض السلطة والنظام العامّ بهدف الحفاظ على الأمن والسلم والتعايش داخل المجتمع. لكن كيف تمارس الدولة سلطتها؟ هل انطلاقاً من الترهيب والتخويف. أم انطلاقاً من العنف اللازم والضروريّ لبسط سيادة الدولة؟ وهو ما يسمّى العنف المشروع؟

فمكيافيللي آمن بأنّ الناس أشرار بطبيعتهم وأنّهم لا يفعلون الخير إلّا للضرورة ويقرّ بأنّ الخطيئة أصيلة في الإنسان وسهولة إفساد الناس، وانطلاقاً من نظرة مكيافللي المتشائمة للطبيعة البشريّة اعتبر العامل الأمنيّ هو العامل الأساس لتكوين الدول فهو يرى بأنّ الدافع الأساسيّ لنشوء الدول والمجتمعات البشريّة هو رغبة الجماعات في التخلّص من الأخطار وأهوال الحروب وقد نظر مكيافيللي للدولة كغاية في ذاتها وحتّى تحقيق هذه الغاية لا بدّ من اتباع المبدأ المعروف الغاية تبرر الوسيلة، باعتباره واحداً من أهمّ مرتكزات الحاكم القويّ في سبيل تحقيق الدولة.

أمّا عند هوبز فالدولة تنشأ عن تعاقد يتخلّى بموجبه كلّ فرد عن حقّه على كلّ الأشياء لصالح المجموعة في يد رئيس يجمع بهذه الكيفيّة القوّة المطلقة. لذلك فإنّ صاحب السيادة لا يرسي النظام إلّا باسم مصلحته الخاصّة، ليحافظ على سلطانه، الذي يمكن أن ينافسه عليه فرد آخر، يعتبر مجرماً عندما يفشل، أمّا في حالة النجاح يصبح ذلك الفرد صاحب السيادة. هذا يعني أنّ السلطة السياسيّة تتأسّس على الخوف وأنّ الإنسان له ميل للطاعة من أجل إقامة السلم المدنيّ.

والعلاقة داخل الدولة هي علاقة الكلّ باللاشيء لكن الإكراه فيها يؤدّي إلى السلم وهكذا يتجسّد نموذج ميكانيكيّ عقلاني في العلاقة بين السلطة والمواطنين وجوهر المسألة بالنسبة إلى هوبز يتلخّص في أحد أمرين: خشية الموت العنيف في حالة الطبيعة أو إكراه القانون، إمّا أن يفنى الإنسان في حالة الطبيعة وإمّا الخضوع لسلطة مطلقة ولا يوجد حلّ ثالث. لكنّ الحلّ الذي يتمثّل في الطاعة المطلقة لسلطة مطلقة ليس حلاً معقولاً إنّما هو حلّ عقلانيّ يوصي به قانون الطبيعة ويحسب العقل الفوائد التي تحصل للإنسان من خلاله.

بالمقابل يندرج «ماكس فيبر» ضمن تصور السوسيولوجيا السياسيّة وهو تصوّر يسعى إلى مقاربة إشكاليّة الدولة بين الحقّ والعنف. حيث ينطلق «فيبر» من مقولة ماركسيّة مفادها «كلّ دولة تنبني على القوّة» فتبعا لهذا نجد الدولة تستمدّ سلطتها من القوّة التي تمارسها بهدف بسط هيبتها وسيطرتها لأجل الحفاظ على النظام العام والاستقرار الاجتماعي، وهذه القوّة هي حكر على الدولة وهذا ما دفع «فيبر» إلى أن ينعتها بـ «العنف المشروع» فهو عنف تمارسه الدولة باسم القانون.

الباحثة الفرنسيّة «جاكلين روس» نجدها تميّز بين نوعين من الدول: فهناك الدولة التقليديّة وهناك الدولة العصريّة.

تتميّز الدولة التقليديّة بطبيعتها الاستبداديّة، فهي دولة مطلقة وشموليّة تختزل كلّ السلطات في يد واحدة وهذا ما يجعل منها دولة مستبدّة تمارس العنف والقهر على مواطنيها الذين يتحوّلون إلى مجرّد رعايا ووسائل في خدمة الدولة. بخلاف هذا تتحدّد الدولة العصريّة بطبيعتها الديموقراطيّة فهي دولة الحقّ والقانون، إنّها تستمدّ مشروعيتها من الحقّ والقانون وذلك من خلال الفصل بين السلطات وعبر احترام مواطنيها باعتبارهم ذوات عاقلة وأخلاقيّة. إنّ دولة الحقّ والقانون تنظر للمواطن كغاية في ذاته وبهذا تتحوّل الدولة إلى وسيلة لخدمة المواطنين.

العنف يعبّر في كثير من الأحيان عن مشاعر لا ترتبط بالضرورة بالسياسة، كالخوف من الموت والفناء، والبحث عن الخلود عن طريق استمراريّة الجماعة. ويظهر العنف المضادّ للسلطة عند غياب الحرّيّة؛ فالحرّيّة تعني «القدرة على الفعل» أو «القدرة على التأثير». إنّ الديمقراطيّات الحديّثة لها طابع بيروقراطيّ بشكل رئيسيّ وبالتالي فهي تجنح إلى التقليص من فضاء الحرّيّة، بل تسعى إلى جعلها دون جدوى وفعّاليّة وبدون معنى، سيّما وأنّ البيروقراطيّة تبدو وكأنّها «سلطة بدون هويّة سياسيّة». إنّ المثقّفين في الشرق ينشدون الحرّيّة ويطالبون بها، أمّا المثقفون في الغرب فيرون أنّ حرّيّتهم ليس لها معنى، وهذا ما أفضى في النهاية إلى أعمال العنف. إنّ المفكّرين المحدثين الذين مجّدوا العنف إنّما انطلقوا من أساطير وأوهام سياسيّة، فاعتبروا أنّ العنف قد يكون خلّاقاً ومنقذاً للجماعة كما هو الشأن عند جورج سوريل.

يذهب كثير من المنظّرين في فلسفة القانون الذين ينتمون إلى المدرسة الوضعيّة إلى أنّ العنف لا يرتبط بالضرورة بالعمل السياسيّ بل يخضع لضوابط قانونيّة في غاية من التحديد والدقّة، فهانس كلسن يرى أنّ الدولة تتماهى مع نظامها القانونيّ. وأنّ النظام القانونيّ يحدّد طبيعة السلطة وهويّة الشعب ويحدّد القيم السياسيّة كما يحدّد العنف الشرعيّ الذي يجوز للدولة أن تلجأ إليه إذا اقتضت الضرورة ذلك. فالقانون ينظّم مجال الحرّيّة ويقيّد اللجوء إلى العنف بشروط متعدّدة، وبالتالي فالعنف لا يمثّل ظاهرة يستحيل التحكّم فيها وضبطها

ينتهي الفيلسوف الفرنسي «بول ريكور» في تصوّره لإشكاليّة الدولة بين الحقّ والعنف إلى اعتبار أنّ الدولة هي تركيب تاريخيّ وعقلانيّ، إنّها تنطوي في ذاتها على مفاهيم العنف والقوّة والسلطة ومفاهيم الحقّ والحرّيّة والقانون فالدولة كمعطى تاريخيّ جسّدت أشكال القهر والعنف والاستبداد وعبر هذه الوسائل أرست هياكلها، غير أنّ الدولة لا تشكّل فقط معطى تاريخيّ للقهر والعنف إنّها كذلك معطى عقلاني تقوم بتربية المواطن تربية أساسها الحرّيّة والحقّ والقانون، فالدولة في هذا المستوى تنظر إلى المواطن ككائن عاقل قادر على استيعاب مبادئها المتمثّلة في الحقّ والحرّيّة القانون وعليه فالدولة حسب بول ريكور هي تركيب تاريخيّ وعقلانيّ ينطوي في ذاته على العنف والحقّ والقوّة والقانون المتسلّط والحرّيّة.

عبدو نبي

الدين والإرهاب

منذ أواخر القرن العشرين، بات ينظر إلى الدين الإسلاميّ على أنّه دين الإرهاب، يسعى للقتل والتدمير وفرض الدين ونشره بقوّة السلاح وقتل المدنيّين الذين لا يندرجون تحت معاييرهم الدينيّة وإن كانوا يدينون بدين الإسلام، والذي يطلق عليه اليوم «الإسلام المعتدل». ولكن بالعودة إلى الماضي سنجد تقاطعات أقرب للتشابه والاستنساخ لمسارات نشر الأديان التوحيديّة الثلاثة، إضافة للحركات والمنظّمات التي ظهرت خلال التاريخ المعاصر أو القديم.

فتحت ذريعة محو الخطيئة والآثام التي غرق فيها بنو كنعان، وأنّ الله قد أطال آناته عليهم كثيراً ولمئات السنين، وكان قد أخبر الله إبراهيم بأنّ نسله سيتغرّب لمدّة أربعمائة عام، « لأنّ ذنب الأموريّين ليس إلى الآن كاملاً « (سفر التكوين ١٥: ١٦)، ومرّت أربعمائة سنة وشرّ بني كنعان في تصاعد مستمرّ لا يقف عند حدّ، فقدموا أطفالهم ذبائح بشريّة للإله «مُولك» والإلهة «عشتاروت»، ومارست كاهنات المعابد الزنا كطقس من طقوس العبادة، وتوغّلوا في السحر والعرافة والاتصال بالأرواح، فكان لابدّ أن يسري عليهم الحكم الإلهيّ « لا تدَع ساحرة تعيش « (سفر الخروج ٢٢: ١٨).

فقام اليهود بعد وفاة النبيّ موسى قبل عبور نهر الأردن، واستلام يشوع بن نون القيادة، بعبور النهر وقاموا بشنّ حروب أحرقوا بها مدناً كاملة برجالها ونسائها وأطفالها وحتّى حيواناتها، على أنّ الله قد سخّرهم لتطهير الأرض المقدّسة التي وعدهم بها الله، فقاموا باقتحام المدن والقيام بمجازر في مدن عدّة منها: (أريحا، وحاصور، وعاي) الذي بلغ عدد قتلاها اثنا عشر ألفاً، وقد ورد عن اقتحام «حاصور في سفر يشوع الإصحاح الحادي عشر» ضربوا كلّ نفس بحدّ السيف. حرَّمُوهم ولم تبقَ نسمة، وأُحرق «حاصور» بالنار، فأخذ يشوع كلّ مدن أولئك الملوك وجميع ملوكها وضربهم بحدّ السيف، حرَّمهم كما أمر موسى عبد الرّب» (١١-١٢).

أمّا الدين المسيحيّ فلم يكن براء كذلك، فمن القصص التي تُروى عن الإرهاب الذي كان يُمارس باسم الدين المسيحيّ وحماية وتطهير الأرض، قصّة الفيلسوفة «هيباتيا» في الإسكندرية- مصر عام ٤١٥ م، التي لم تكن تدين بالمسيحيّة وتنشر العلوم المعاصرة حينذاك وتقيم ندوات ومحاضرات فكريّة، حيث سُحلتْ وقُتلتْ وسُلخ جلدها، ثمّ أشعلت بها النيران وسط جموع من المسيحيّين الذين يهتفون بتطهير الأرض والمجد للرّب، ولكن بقيت هذه المواقف كحالات تظهر بين الفينة والأخرى، حيث أنّ مسير انتشار المسيحيّة غلب عليه الدعوة بالهداية والنشر السلميّ للعقيدة، فقد حافظ المسيحيّون على سلميّة المسيح «سمعتم أنّه قيل عين بعين وسن بسن، وأمّا أنا، فأقول لكم: لا تقاوموا الشرّ بل مَن لطمك على خدّك الأيمن فحوّل له الآخر أيضاً، ومَن أراد أن يخاصمك ويأخذ ثوبك فاترك له الرداء أيضاً، ومَن سخّرك ميلاً واحداً فاذهب معه اثنين» (متى: ٣٨-٤١).

واستمرّ الوضع كذلك نسبيّاً حتّى عام ١٠٩٥ م، عندما توجّهت أوّل حملة صليبيّة أطلقها البابا أوربان الثاني لتخليص القدس والأراضي المقدّسة من المسلمين وإعادتهم إلى الدين المسيحيّ، تلاها سلسلة من الحملات كانت بغاية نشر الدين المسيحيّ بقوّة السلاح، ثمّ الحملة الصليبيّة الثانية عام ١١٤٥م، حتّى الحملة الصليبيّة التاسعة عام ١٢٧١م.

وليس من الغريب أن نجد أنّ الدين الإسلاميّ كان قد تمّ نشره كذلك بقوّة السلاح، حيث كانت الفتوحات الإسلاميّة بعد وفاة النبيّ محمّد (ص) ضدّ بيزنطة والفرس والقوط في السنوات ما بين (٦٣٢–٧٣٢ م) في العهدين الراشديّ و الأمويّ واستكمل العباسيّون الفتوحات، كان من نتائج الفتوحات سقوط مملكة الفرس وفقدان البيزنطيّين لأقاليمهم في مصر والشام وشمال أفريقيا ونشر الإسلام ونشر اللغة العربيّة معه، ومن ثمّ ظهور الحضارة العربيّة الإسلاميّة، فبعد وفاة محمّد (ص) في المدينة المنوّرة بويع أبو بكر بالخلافة وحارب قبائل العرب في حروب الردّة وبعدها فتح المسلمون بلاد الروم البيزنطيّين والفرس، ففتحوا الشام ومصر والعراق وفارس. وكلّ ذلك تحت ذريعة إعلاء كلمة الله ونشر الدين الحقّ القويم الذي نزل رحمة للعالمين ولتقويم الاعوجاج والتحريف الذي لحق بالأديان التي سبقته.

حيث قاد الرسول وأصحابه ٨٢ غزوة، قُتل فيها الكثير من الأسرى، فمثلًا عندما حاصر الرسول بني قريظة، وأبدوا استعدادهم للاستسلام على أن يحكمهم أسعد بن معاذ «فحكم أسعد بن معاذ فيهم بحكم رسول الله، وهو أن تُقتل الرجال، وتُقسَّم الأموال، وتُسبى الذراري والنساء، فأمر بهم الرسول فسيقوا جماعات إلى موضع سوق المدينة حيث حُفرت لهم خنادق، ثمّ أمر الرسول فضُربت أعناقهم في تلك الخنادق، وبلغ عدد القتلى منهم ما بين ٦٠٠ و٧٠٠ يهوديّ»، أمّا في حروب الردّة، فقد قتل خالد بن الوليد من بني حنيفة المرتدّين، فقط واحداً وعشرين ألف رجلٍ.

وكذلك لم تكن الفتوحات الإسلاميّة من باب نشر الدين الإسلاميّ بالسلاح بحسب المسلمين حيث «لا إكراه في الدين» (سورة البقرة:٢٥٦)، إنّما اتخذت تحت ذريعة مشابهة «وقاتلوهم حتّى لا تكون فتنة ويكن الدين كلّه لله» (الأنفال:٣٩).

ومن هنا نجد تشابه المسارات التي تمّ من خلالها انتشار الأديان التي غلب عليها طابع الحروب والقتل والتدمير والذي يسمّى اليوم بالإرهاب، فليس الإرهاب سمة يتّسم بها فقط الدين الإسلاميّ، وإنّما هو صيرورة تاريخيّة مرّت بها الأديان التوحيديّة الثلاث.

لينا الحكيم

إشكاليّة العلاقة بين الإسلام والدولة والسياسة

إنّ الفصل بين الإسلام والدولة ضروريّ، إذا أردنا أن نضمن للمجتمعات الإسلاميّة أن تصبح مسلِمة انطلاقاً من قناعتها الذاتيّة، وليس انسياقاً وراء إرادة الدولة القهريّة. وهذا الفصل لا وجه للتشكيك في صحّته وشرعيّته، لأنّنا لو نظرنا إلى المطلب المضادّ أو النقيض له، أي هدف تحقيق دولة إسلاميّة تقوم بتطبيق الشريعة الإسلاميّة بوصفها قانوناً وضعيّاً، سنجده لا يتمتّع بالتماسك المنطقيّ من جهة أولى، وليست له سابقة تاريخيّة من جهة ثانية، وغير عمليّ واقعيّاً من جهة ثالثة وأخيرة. بالتالي، فتطبيق الشريعة الإسلاميّة، من خلال سلطة الدولة القهريّة، غير مرغوب فيه، كما لا يمكن تحقيقه. من هنا، فإنّ الدولة العلمانيّة، إنّما تمثّل هدفاً جديراً بالسعي إليه، وقابلاً للتحقيق أيضاً.

إلّا أنّ الفصل بين الإسلام والدولة لا يعني إطلاقاً الفصل بين الإسلام والسياسة، إذ لا يمكنهما أن يُفصلا، كما لا يتعيّن أن ينفصلا، والمطلوب هو تسهيل عمليّة تنظيم العلاقة بين الإسلام والدولة من خلال السياسة، عبر إخضاع تلك العلاقة للضمانات الدستوريّة والقانونيّة، واعتبار أن مبادئ الشريعة تفقد سلطتها الدينيّة وقيمتها الدينيّة، عندما يجري فرضها من قبل الدولة.

من هنا، ضرورة رفض تولّي الدولة ممارسة السلطة باسم الإسلام، أو بكلمات أخرى أن تزعم لنفسها سلطة إسلاميّة، لأنّ الشريعة عندما تسقط بيد البشر تصبح إنسانيّة، ومن هنا فهي معرّضة للتقدير والحكم الإنسانيّين، والخطأ بالمحصلة.

إنّ التمييز بين الدولة والسياسة، يفترض وجود تفاعل مستمرّ بين أجهزة ومؤسّسات الدولة من جهة، والقوى السياسيّة والاجتماعيّة النشطة والمؤثّرة ورؤاها المتنافسة للمصلحة العامّة، من جهة أخرى.

بالمقابل، ففصل الدولة عن السياسة، يمنح الإمكانيّة للضعفاء للجوء إلى أجهزة الدولة ومؤسّساتها، سعياً نحو حمايتها ضدّ تعدّيات رجال الدولة ذاتها، وإساءة استخدامهم لسلطتهم. والمثال على ذلك، حالة الدول ذات الحزب الواحد، حيث تمتزج الدولة بالحزب، ولا يجد المواطنون مستويات للتوسّط والتظلّم. وهذا يدفع المواطنين للسلبيّة والانسحاب من التعاون مع الدولة، لفائدة ممارسة المقاومة العنيفة، كما حال الجماعات السياسيّة التي يطلق عليها بالإسلاميّة. هذه الجماعة يجب أن يسمح لها بالعمل السياسيّ الحزبيّ العلنيّ والقانونيّ، وإلّا فإنّها سوف تلجأ إلى ممارسة العنف السياسيّ، في سعيها للسيطرة على الدولة أو الانقلاب العسكريّ، أو أيّة وسائل أخرى غير دستوريّة.

ثمّ إنّه من الضروري بالنسبة للمتديّنين، أن يجدوا للحكم الدستوريّ التبرير الدينيّ وحقوق الإنسان، بوصفهما الإطار الضروريّ لتنظيم الدور العامّ للدين.

إنّ التحدّي الذي تواجهه المجتمعات الإسلاميّة، إنّما هو تحدي الفصل بين الإسلام والدولة، رغم الارتباط الموجود بين الإسلام والسياسة، لأنّه من شأن ذلك توفير دور إيجابي ملائم ومستنير للشريعة في حياة المسلمين والمجتمعات الإسلاميّة. وهذا الرأي يمكنني أيضاً أن أسميه الحياد الدينيّ للدولة، حيث لا تقوم الدولة ومؤسّساتها بمحاباة ومعاداة عقيدة، أو مبادئ دينيّة ما، وهذا من شأنه تحقيق غاية الشريعة في حياة المسلمين، وليس نفي دورها المركزيّ في حياتهم.

إنّ الجمع بين الفصل بين الإسلام والدولة، والوصل بين الإسلام والسياسة سوف يسمح لنا بتطبيق المبادئ الإسلاميّة في السياسة الرسميّة والتشريع، ولكن من خلال إخضاع هذا التطبيق لضمانات الدستور وحقوق الإنسان، وهو ما لا يرضي بعض الأطراف، إذ الإدراك السلبيّ العامّ للعلمانيّة بين المسلمين، لا يميّز بين فصل الإسلام عن الدولة، وارتباط الإسلام بالسياسة. الفشل في إدراك هذا التمييز يدفع للتعامل مع فكرة الفصل بين الإسلام والدولة، بوصفها فكرة تعني الإبعاد الكامل للإسلام من المجال السياسيّ العامّ، إلى المجال الإنسانيّ الخاصّ.

إنّ الجهود الرامية إلى تحقيق الدولة الإسلاميّة ليس فقط محكوم عليها بالفشل، المصحوب بتكاليف إنسانيّة ومادّيّة رهيبة، ولكنّها أيضاً تقود إلى عكس ما تسعى إليه، أو ما هو مفترض فيها.

إنّـه لا مانع، بل من المطلوب أن يستلهم المسلمون المبادئ الإسلاميّة، ويقترحوا سياسات وتشريعات تعبر عن عقائدهم الدينيّة، لكن لا يجب أن يتمّ الاكتفاء بالتأكيد على أنّ تلك المقترحات تتطلّبها أو تفرضها الشريعة. إنّ معايير الشرعيّة، بنظره، لا يمكن استمدادها من القرآن والسنّة إلّا من خلال الفهم الإنسانيّ، والذي يعني بالضرورة حتميّة الاختلاف في الآراء واحتمال الخطأ، سواء جرى تقرير الأمر فيما بين جماعة العلماء والفقهاء، محدودة النطاق، أو في إطار الجماعة الإسلاميّة الأوسع.

إنّ الشريعة، كانت وستظلّ فهماً إنسانيّاً، ذا طبيعة تاريخيّة للقرآن والسنّة. أمّا تفسير تلك المصادر والتعبير عنها بوصفها معايير للشريعة، فقد كان دائماً وسوف يظلّ باستمرار جهداً إنسانيّاً، قابلاً للتحدّي وإعادة التشكيل، من خلال بدائل إنسانيّة أخرى، لفهم ذات المصادر.

صلاح الدين داود

من ذاكرة الصحافة

نشأت الصحافة السوريّة في العصر العثمانيّ المبكّر بعناية الولاة وتحت رعايتهم، فكانت صحف رسميّة تكتب أخبار الولاية، وما يقع فيها من حوادث رسميّة كالعزل والنقل والترفيع، وكانت أوّل هذه الصحف هي صحيفة «سوريّة» التي صدرت في دمشق في عام ١٨٦٥م بعناية «راشد باشا» والي سوريّة، ومثلها صحيفة «الفرات» في حلب التي صدرت عام ١٨٦٧م بإشراف «حالت بك» وعنايته. وكانت صحف تلك الفترة يُكتب نصفها باللغة التركيّة والنصف الآخر بالعربيّة.

ثمّ صدرت بعد عشر سنوات جريدة «الشهباء»، فكانت أوّل صحيفة أهليّة في سوريّة أصدرها الحاج «هاشم العطار»، وتولّى تحريرها «عبد الرحمن الكواكبي»، لكنّها كانت في البداية لتمجيد الحاكم وتعظيمه.

وقد رحّب بصدور جريدة «الشهباء» عدد كبير من الصحف والمجلّات في ولاية سوريّة، لكنّ هذا التهليل والتعظيم للحاكم العثمانيّ لم يشفع للجريدة، فما أن بدأ الكواكبي يتكلّم عن الوطن والوطنيّة، ويطالب بالإصلاحات حتّى أطبقوا على الصحيفة، وتمَّ إغلاقها نهائيّاً بعد صدور أحد عشر عدداً منها.

لكنّ الكواكبي لم يستسلم فأعاد بعد جهد كبير إصدار الجريدة من جديد باسم «اعتدال»، وقد سارت على سيرة جريدة «الشهباء» نفسها في الدفاع عن الإصلاحات، فانتهى الأمر بإغلاقها بعد صدور عشر أعداد منها.

في العام نفسه الذي صدرت فيه «اعتدال» ظهرت صحيفتان: إحداهما باسم صحيفة «دمشق» لصاحبها أحمد عزّت باشا العابد، والثانية في حلب باسم صحيفة «السلام» أصدرها الصدر الأعظم «خير الدين باشا»، وانتدب لرئاسة تحريرها «جبرائيل الدلّال»

وقد أرَّخ صدورها الشاعر إبراهيم كرمة قائلاً:

قد طاب يا أهل الوفاء لديكمُ يتلو حوادثه «السلام» عليكمُ

بعد ذلك صدرت جريدة أسبوعيّة إخباريّة أدبيّة علميّة في دمشق باسم «الشام» كلّ يوم ثلاثاء صاحب امتيازها «مصطفى أفندي واصف»

تمثّل هذه الصحف المرحلة الأولى لبدايات (ولادة) الصحافة في سوريّة، وكانت تصدر كلّها أسبوعيّاً، لكن إلى جانب هذه الصحف المرخّصة كانت هناك صحف تُطبع وتُوزّع بالسرّ مثل جريدة «المنبر» التي أصدرها في حمص القلب الجريء الشيخ «عبد الحميد الزهراوي»، وهاجم فيها الاستبداد في عهد السلطان «عبد الحميد».

مجازٌ ليسَ أكثر

أقولُ:
ليس ضروريّاً أن نطير، وأفردُ جناحي للغياب
وأطير... أطير للعدم ولا أعود
أقول:
الشعر وحده، يصطاد الريح من خيمة السماء
فأخطف الريح بمكنسة الرواية وأمضي لمجازٍ لغويّ
أشكّل به منفى لهُ صورة الأرض الأولى
أقولُ:
الحبُّ، يمكّننا من تجنب الانتحار
وأبتلعُ علبة دواء كاملة من باراسيتامول
وأوصي الأطباء
بقلبي ورئتي للغرباء
أقولُ:
الضباب صوت القتيل
وأصرخُ بالمقصلة عن حلم كان يلوكهُ قاتلٌ
ويلعنهُ مرّتين في اليوم

أقولُ:
أشياء كثيرة
وكأنّني شارعاً أو رصيفاً
أو بلاداً أحفظها عن ظهر قلب
كأنّني شجرة تصادقُ الريح
حُزناً يشاكسُ الأرصفة الباردة
لغةً جميلة لقارّة مجهولة
كأنّني انتحار لمفقوداتِ الحياة
رغم أنّني حينما أتأمّل وجهي بفجر الأمس
أدركُ أنني لستُ سوى صورة المجاز بمرايا الشعر المنكسرة.
لذا منذ وقت طويل
تركتُ الكلام للغائبين
وصفقت باب الماء
ورائي
فما كان لي
صار عليّ

وداد نبي

جائزة نوبل ٢٠١٤

غصّت صفحات السوريّين الزرقاء بخبر فوز الكاتب الفرنسيّ باتريك موديانو بجائزة نوبل للآداب، وعلى الرغم من أنّ معظم المتحدّثين عن هذا الأمر لم يسبق لهم الاطلاع على أعمال الروائيّ الذي حصل على الجائزة، إلّا أنّ متعة تضمين هذا الخبر بشيء من التشفّي السياسيّ بخسارة أدونيس هو أمرٌ تاق إليه الكثيرون، ولو كان ذلك في مضمار الأدب والفنّ العالميّ. ولسنا هنا بصدد الحديث عن أدونيس ومواقفه تجاه الثورة السوريّة، ولا الحديث أيضاً، كما يحلو لبعضهم، عن ترف السوريّين في الخارج واهتمامهم في الأدب متناسين واقع شعبهم تحت القصف والنزوح والموت المجانيّ، ما يشغل هذا الحيّز هو آليّة تفكير المثقّفين الأدباء والكتّاب السوريّين الذين، على مدار أربع سنوات، غمرونا بعناوين إبداعاتهم الحديثة سواء أكانت روائيّة أم شعريّة، وزخرت صفحاتهم بالعديد من المقالات التي تناولت تلك الأعمال بالنقد والقراءة الأدبيّة. ولعلّها أعمال قيّمة فكريّاً وإبداعيّاً غير أنّ مبدعيها تناسوا بشكل أو بآخر أنّ أرضيّة شعبيّتهم هي أرضيّة سوريّة بامتياز، وأنّ هذه الأعمال المستوحاة من المعاناة السوريّة تفتقر إلى المتلقّي الأوّل الذي لن يصله هذا الإبداع، تبعاً لظروف الحرب والحصار المطبق، فالمكتبات العامّة هُدمت، والمكتبات الخاصّة تعاني من صعوبة تحصيل جديد الإصدارات، فلم يتبقَّ لهذا المتلقّي سوى نافذة الانترنت والكتب الإلكترونيّة. ويمكن السؤال هنا إذ طلب أحد السوريّين في الداخل نسخة إلكترونيّة لعملٍ إبداعيّ ما من كاتب سوريّ في الخارج، فهل سوف يستجيب الأخير إلى هذا الطلب؟

هنا لا نعني بكلامنا التطرّق إلى طلب متابع ما تربطه علاقة سطحيّة مع الكاتب، بل عن دائرة الأصدقاء المقرّبة للمبدع في الداخل السوريّ. قد يقول أحدهم إنّ هذا ينافي حقوق النشر وقد يعرّض العمل الإبداعيّ إلى خسارة كبيرة تُمنى بها دار النشر، وسوف تنعكس هذه الخسارة بالمحصّلة على الكاتب. لذا سنتّفق على صواب هذا التعليل غير أنّنا سنقر نه

بطلب من الكاتب السوريّ الذي ما انفكّ يتساءل دائماً وأبداً عن سبب التدهور الثقافيّ الذي يعاني منه الشعب السوريّ، وعن عدم اهتمامه بالأدب والثقافة، الأمر الذي يقابله ولعاً بالكرة والمباريات. سنقول له كيف لنا أن نهتمّ إن كنت، أنت السوريّ المثقّف، تحجب أفق إبداعك عن شعبٍ يعاني أربع سنوات من حروب طاحنة، تزعم أنّك صوتهم، فيغدون كالأطفال الذين يحملون لافتات لا يفقهون مضمونها، الذي يختاره المصوّر ويقرنها بصورهم للتأثير في العالم الذي يراقب عن بعد. إنّ الإبداع عمليّة تنهض على أرضيّة تجمع ما بين المبدع والمتلقّي وتعبّر عن رؤيا مجتمعهما للعالم، ولاسيّما الأعمال التي تعتمد على تأريخ الأحداث الحاليّة التي مازالت تتفاوت في مصداقيّة مضمونها لدى شعبنا وفقاً لتنوّع أيديولوجيّات الحرب وتعدّدها، حيث تغدو فسحة خيال الكاتب محدودة في واقعيّة الحدث. وجدير بالذكر هنا أنّ رواية خالد خليفة «لا سكاكين في مطابخ هذه المدينة» قد راجت بشكل كبير بين أوساط السوريّين بنسختها الإلكترونيّة، واختلفوا حول رؤية الكاتب لمدينة حلب وتركيبة سكّانها وتاريخها الحافل بالمتناقضات، وتعدّ من أهمّ الروايات التي يرشّحها لك كلّ سوريّ للاطلاع عليها، ربّما لأنّها الوحيدة التي وصلت بنسخة الكترونيّة، وهذا دليل على تعطّش السوريّين إلى أعمال مبدعيهم في الوقت الراهن.

ما ذكرناه آنفاً لا ينتمي إلى حيّز النميمة والتشهير، بل هو دعوة لكلّ الكتّاب الروائيّين والشعراء إلى النزول من أبراجهم العالية في هذه الحرب اللعينة والاقتراب من الشعب الذي بات مادّة إبداعهم الحاليّ، ونحن هنا لا نطالبهم بتخصيص جزء من أرباح إبداعهم المستوحى من المعانة السوريّة، لإغاثة هذا الشعب، بل ليعزّزوا مفهوم الثقافة ولينشروا إبداعهم متناسين حقوق النشر لأجل ظروف الحرب، وليقولوا للسوريّين حاولنا أن نكون صوتكم في الخارج، حتّى إذا جاء يوم وترشّح أحدهم لجائزة نوبل وفاز بها، فإنّنا سنتحدّث في هذا الأمر مطوّلاً وننشر في كلّ مكان اهتمامنا بهذا الحدث القائم على اطّلاعنا على نتاج الكاتب الإبداعيّ، سنقول حينها هو جزء من الأدب السوريّ في زمن الثورة، وكاتبنا السوريّ يستحقّ الجائزة.

ميّ الفارس

النضال من أجل حقوق المرأة في الثورة السوريّة

ليلة الثلاثاء - الخامس عشر من شهر نيسان، اقترح معهد الثقافات الإسلاميّة عرض فيلم وثائقيّ عن أوضاع المرأة في سوريّة، تليه مناقشة مع مخرج الفيلم الذي ألقى الضوء على نضال المرأة الذي اشتعل بسرعة من خلال الثورة.

«قصص حقيقيّة عن الحبّ، والحياة، والموت، وأحياناً الثورة»، فيلم وثائقيّ تمّ إنجازه من قبل «ليليبيث راسموسن» و»نضال حسن».

في عام ٢٠١٠، وكجزء من المهرجان في «كوبنهاغن»، شاركت المخرجة، والفنّانة التشكيليّة الدانماركيّة «ليليبيث راسموسين» في إخراج فيلم مع مخرج «قادم من هناك»، كـ «نوع من أنواع اللقاء» حسب هذه الأخيرة. وهكذا فإنّ المخرجة وجدتْ نفسها جزءاً لا يتجزّأ من سوريّة للعمل مع «نضال حسن»، إذ أنّ موضوع الفيلم الوثائقيّ كان أصلاً «حقوق المرأة»، كان على الفريق التعامل مع بداية الثورة في سوريّة، ممّا يجعل من التوثيق «قصّة حقيقيّة عن الحبّ، والحياة، والموت، وأحياناً الثورة»، إنجازاً في حدّ ذاته.

العنف ضدّ المرأة

في بداية التصوير، في ١٦من نيسان ٢٠١١، قامت «ليليبيث راسموسن» و»نضال حسن» بالتركيز على العنف ضدّ المرأة، فيما تضاربت آراء صُنّاع السينما على معالجة اثنتين من القصص التي صدمت الجمهور، «هدى أبو عسلي» التي كانت قد تعرّضت للضرب من قبل زوجها، عادت إلى عائلتها التي قامت بقتلها، تحت ذريعة جريمة الشرف، و»جيهان ريكو» كانت قد تعرّضت للضرب من قبل زوجها، ومقيّدة بالضغوط الاجتماعيّة، انتحرت مع أطفالها الثلاثة، «هذا العنف ضدّ المرأة، نشارك به جميعاً إذا لم نتكلّم، و سوريّة تتساءل ساخطة حول هذا الموضوع من خلال صُنّاع السينما، بالنسبة «لنضال حسن» فإنّ «المنتحرة _ جيهان ريكو _ كانت بالتأكيد الشرارة التي أشعلت الثورة، مثل البوعزيزي في تونس.»

وبينما كان على «ليليبيث راسموسن» العودة من جديد إلى الدنمارك، كان المخرج السوريّ يواصل تصوير التحدّيات النسائيّة، على مدى أشهر.

تجمّعات مكوّنة من خمسين شخصاً من أجل حقوق المرأة، تتحوّل إلى مظاهرات مكوّنة من آلاف السوريّين من أجل الحريّة في البلاد، النساء اللاتي تمّ سؤالهنّ في الفيلم الوثائقيّ أصبحنَ في ذهاب وإياب إلى السجن. «نضال حسن» أيضاً تمّ إلقاؤه في السجن، وهناك سيكتب الجدول الزمنيّ لفيلمه الوثائقيّ.

إنّهنّ لا يتكلّمنَ

«لا يستطيع نضال السفر إلى الخارج، لذلك أنا من يجب عليه الحديث عن الفيلم الوثائقيّ»، تقول «ليليبيث راسموسن» في غرفة الإسقاط، يشير أحد الحضور إلى غياب النساء المحجّبات في الفيلم، يقول المخرج موضّحاً: «لقد التقينا بهنّ، لكنّهنّ لا يتكلّمنَ، إنّهنّ يخفنَ أمام الكاميرا، امرأة شابّة دعتنا، بينما لم يكن زوجها في المنزل، تحدّثنا إليها، وتناقشنا، ولكنّ المعدات لم تكن معنا، كان علينا العودة لتسجيل كلّ شيء، وفي اليوم الذي عدنا فيه كان الزوج هناك، لم يكن يريد أن يتمّ تصويرهما، بالنسبة «للدنماركيّة» هذا الفيلم الوثائقيّ مهمّ: «من المهمّ إظهار هذا الذي لا يريد التحدّث، وخصوصاً النساء المعنَّفات، قد يكون هذا سلبيّاً لصورة البلاد، ولكنّه موجود، والجرائم ذاتها كانت تُرتكب في الدنمارك!».

الإيمان والسياسة

شادي، منتج الفيلم الوثائقيّ كان موجوداً في باريس. يفسّر هذا الأخير التغيير في توجّه الفيلم الوثائقيّ، شاءت الظروف أن تجعلنا نتمكّن من التعليق على قصّة «جيهان» بداية الثورة، ودخول قسم من المشاركين معنا إلى السجن أجبرنا على تغيير الاتجاه، وباعتباره هو نفسه كان قد سُجن في سوريّة، يعتقد المنتج أنّ لديه رؤية واضحة لجميع هذه الأحداث: «اندلعت الثورة في سوريّة من خلال عنصرين: ثورة النساء ضدّ النظام الأبويّ، وثورة الشعب ضدّ سياسة النظام».

بقيت «ليليبيث راسموسن» على اتصال مع معظم النساء اللائي شاركنَ في الفيلم الوثائقيّ: «معظمهنّ لا يعشنَ في سوريّة، إنّهنّ يعشنَ الآن «في تركيا، في ألمانيا، في النرويج، في لبنان» ...أن تكوني امرأة متحرّرة في سوريّة، ثمنه غالٍ، وكنّ يُدركنّ ذلك تماماً»

تمّ عرض الفيلم الوثائقيّ في عدّة مهرجانات منها: «مهرجان كان السينمائيّ» في عام ٢٠١٣.

ترجمة: مها قطريب

مقام القصب

يا لوناً ممزوجاً بالأعين والأنفاس العاشقة
ويا قبر الأشواقْ
حدِّثنا عن تلك المدن الشائكةِ المائيّة
عن سرِّ الأعماقْ
عن عاشقةٍ - قالوا - طفلة
كانت تولم في عينيها الضاحكتينْ
للفجر الخمريِّ المحزونْ
كانت تزرع في ليل غدائرها فلَّة
حدِّثنا كيف تنام الآن قريباً من نبع الأحداثْ
متجلِّدةً تنبت بين أصابعها الأعشاب بلا أوراقْ
تمرق من عينيها الأسماك الذهبيّة
هل مازالت تنتظر هناك مواعيد العشاقْ؟
وتحملق في ذعرٍ بالعينين الفارغتين إلى النار الوحشيّة؟؟

يا بحراً

علي الجندي

.. انهضْ من قاع الهاوية الوهميّة يا راوية الأحزانْ
أكلتْ شفتيك الكلماتُ الهمجيّة واستشرى
في جلدك وخز الأحرف، لذْع الأوزانْ
لوِّنْ أفقك بالبحر القزحيّ وبالشفق الزاهي
أقلِعْ عن تسويد رؤاك، وهادنْ نفسك
روّح عن دفترك المفتوح على الليل
وشرِّعْ صدرك للإيمانْ
حدّثني يا ليل الريح المهووسة
صِفْ لي أعماق الغابة، أغوار البحر
ارسم لي لوحة مَن غابوا تحت الماء المالح
قل لي ما شأن اللحظة في دنياهم،
أخبرني كيف اقتتلوا
كي يصلوا لكنوز القرصانْ؟!

لكلّ مقام مقال

الإعلام بين الحقيقة وتسويق الأجندات

لماذا هذا الضخّ الإعلاميّ حول كوباني؟ وما هو الهدف من ورائه؟ ومن صاحب المصلحة في هذا التجييش الإعلاميّ؟ هذه وأسئلة كثيرة أرهقت صفحات الـ «فيسبوك» وهي تتناول ما يجري هناك، وما أستغربه هنا بدلاً من أن نبحث في أسّ المشكلة، وبدلاً من أن نرى ما يجري هناك وكأنّه مشكلة تمسّ الحالة السوريّة بكلّ تفاصيلها، انقسمنا بين مستغرب لهذه التغطية الإعلاميّة، وبين مستميت للتأكيد عليها، وتفتّقت الصفحات الشخصيّة عن عبقريّات في التحليل السياسيّ والعسكريّ والتاريخيّ.

وللأسف أن من يقرأ ويحلّل ويستنتج استناداً إلى صفحات «الفيسبوك» وما يجري فيها من ضخّ إعلاميّ، يكون كالذي يناقش قضايا الحياة على سطح القمر خلال سهرة حشيش، حين نقول ضخّ إعلاميّ علينا أن نستند إلى القنوات الفضائيّة الفاعلة والتي تمتلك أجندات مختلفة حول الحالة السوريّة، والتي تحاول كلّ منهنّ أن تسوّق لخطابها وأهدافها، أمّا أن نبني تحليلنا على ردّة فعل شعبيّة عبر صفحات التواصل الاجتماعيّ الافتراضيّة، فهذه مشكلة، كما أنّها لا يُبنى عليها، وهي في حالة عين العرب (كوباني) كانت نجاح ملفت للنظر للأكراد في تسويق قضيّتهم وشدّ العصب حولها، وقد نجحوا في ذلك.

ولا ننكر أنّ قضية عين العرب (كوباني) لاقت ذات الضخّ الإعلاميّ في المحطّات الفضائيّة ذات التأثير (الجزيرة والعربيّة و bbc والفرنسيّة ووو) ولكن المتابع للحالة السوريّة منذ بداياتها يجد أنّه وفي كلّ مفصل تأخذ أمور الصراع فيه منحىً طائفيّاً أو إثنيّاً في سورية، تبدأ هذه القنوات تضخّ حجماً غير مسبوق من التغطية الإعلاميّة وتجعل من القضيّة وكأنّها مكسر عصا، أو أن ما قبل لن يكون كما بعد.

مَن منّا ينسى كيف تمّ التعامل مع معركة الخالديّة وبابا عمرو وكيف أنّ هذه القنوات وغيرها تعاملت وكأنّ سقوط هذه الأحياء يعني سقوط الثورة، وكلّنا يعرف ما للوضع الطائفيّ في حمص من خصوصيّة لا ينكرها أحد.

مَن منا ينسى كيف تمّ التعامل مع معركة القصير وكأنّها من ستحدّد مصير العالم كلّه وكيف ضخّ الإعلام حولها ما ضخّ، وأيضاً كان واضحاً أنّ السبب الحقيقيّ لهذا الضخّ هو إظهار البعد الطائفيّ والتركيز على دخول ميليشيا حزب الله طرفاً صريحاً وواضحاً. وكذلك كان التعامل مع معركة يبرود في منطقة القلمون، التي وصل الأمر فيها إلى حدود تأليف الأغاني والأناشيد المتبادلة.

مَن منا ينسى كيف تمّ التعامل مع معركة كسب، وكيف تمّ تضخيمها إعلاميّاً، وأيضاً السبب كان لأنّ كسب ذات غالبيّة أرمنيّة، بمعنى أنّ بُعد المعارك هناك كان يجب أن يلبس لبوساً إثنيّاً قوميّاً، إلى الحدّ الذي جعل الجالية الأرمنيّة في العالم كلّه تجتمع وتشدّ عصبها لنصرة كسب وما فعلته كيم كارديشيان من شحن عاطفيّ قوميّ كلّنا سمعنا به.

هل علينا أن نذكر حوادث أخرى أم نكتفي بما ذكرنا...

من هنا نقول، ربّما من حقّ الأكراد أن يتداعوا ويسلّطوا الضوء على قضيّة ما تمسّ وجودهم، ولكن كان من الأحرى بنا أن نقرأ الموضوع من زاوية أخرى، وكيف أنّ المجتمع الدوليّ والإقليميّ وعبر أدواته الإعلاميّة يسوّق لفكرة تفرضها الأجندات السياسيّة، وأن نتعامل كسوريّين وليس كمكوّنات سوريّة متصارعة ومتناحرة داخل الوطن الذي حلمنا به ذات يوم.

نورح عبدالله

جائزة «بين بينتر»

سلمان رشدي يشارك مازن درويش الجائزة

شارك الكاتب سلمان رشدي الحائز على جائزة «بين بينتر» جائزته مع الكاتب والصحافي السوريّ مازن درويش المدافع عن حرّيّة التعبير والمعتقل منذ عامين.

وقال رشدي في بيان له قبل تسلّم الجائزة في المكتبة البريطانيّة: «مازن درويش حارب بشجاعة عن القيم المدنيّة وحرّيّة التعبير وحقوق الإنسان.. في واحد من أخطر الأماكن في العالم، إنّ استمرار احتجازه تعسفيّ وجائر، وينبغي الإفراج عنه فوراً».

وجائزة «بين بينتر» تمنح سنويّاً لكاتب بريطانيّ يدعم حرّيّة التعبير أو يدافع عنها، في تقليد خاصّ بالجائزة يتشاركها الفائز مع «كاتب دوليّ شجاع».

عدد ضحايا (إيبولا) تجاوز الأربعة آلاف شخص

أعلنت منظّمة الصحّة العالميّة أن أكثر من أربعة آلاف شخص توفّوا بالحمى النزفيّة التي يسببها فيروس (إيبولا) حتّى الثامن من تشرين الأوّل، وسط مخاوف كبيرة من تفشّي المرض في العالم دفعت دولاً عدّة إلى اتّخاذ اجراءات لمنع ذلك.

وفي حصيلتها الجديدة للوباء، أعلنت منظّمة الصحّة العالميّة أنّ ٨٣٩٩ إصابة بالمرض سُجّلت حتّى الثامن من تشرين الأوّل في سبعة بلدان، موضحة أنّ عدد الوفيّات ارتفع إلى ٤٠٣٣ شخصاً. ويؤدّي الفيروس إلى وفاة سبعة من كلّ عشرة مصابين بالمرض.

هذا، وقد قسّمت المنظّمة الدول السبع إلى مجموعتين تضمّ الأولى الأكثر إصابة وهي غينيا وليبيريا وسيراليون، والثانية نيجيريا والسنغال وإسبانيا والولايات المتّحدة. وقد سُجّل في ليبيريا العدد الأكبر من الإصابات مع ٤٠٧٦ إصابة بينها ٢٣١٦ وفاة.

صدر حديثاً كتاب «جهات الضغط والتأثير على دوائر القرار في إسرائيل»

من تأليف: برهوم جرايسي

يبحث الكتاب مواضيعه من خلال محورين، تتفرّع عنهما عدّة عناوين، إضافة إلى المقدّمة والاستنتاجات.

المحور الأوّل منه عنون بـ»دوائر الضغط والتأثير»، ويذكر فيها المؤلّف بروز عاملين لهما تأثير على اتّخاذ القرار، هما: الأوليغاركيّة الاقتصاديّة و جمعيّات المجتمع المدنيّ والتي بدأت تظهر بكثافة في إسرائيل، خاصّة في ظلّ العولمة.

والمحور الثاني بعنوان «دوائر التأثير - مراكز وجمعيّات اليمين.»

يقع الكتاب في صفحة ٦٨ وهي الطبعة الأولى الصادرة عن الناشر: المركز الفلسطينيّ للدراسات الإسرائيليّة «مدار» رام الله لعام ٢٠١٤

نكزة

السؤال هنا ترى هل سيعي من يطلقون على أنفسهم اسم (الحكومة المؤقتة) ...

حكومة بلا أرض وبلا شعب وبلا سلطة ...أهمية الخروج من خدماتهم المجانية لنظام والي إيران في دمشق ... واساءاتهم المتكررة لمجمل الثورة السورية . والعودة إلى جوهر الفعل السياسي القائم على إعادة بناء الكيان السياسي السوري وذلك لتحقيق أهداف الثورة أو ما تبقى منها

Humam Nasrini

سمعنا، شفنا.. وبدنا نحكي

حسين برو

سمعنا..

بدأت مرحلة (الجوجلة) لاختيار رئيس جديد للحكومة السوريّة المؤقّتة، وما زال الاجتماع مستمرّاً في استانبول ولم يخرج الدخان الأبيض بعد... المنافسة وكما تبدو الصورة، باتت محصورة بين الرئيس السابق المُقال «أحمد طعمة» المدعوم من كتلة الإخوان المسلمين في الائتلاف والمتوقّع أن تتحالف مع كتلة المجالس المحلّيّة (مصطفى الصبّاغ) أو ربّما يتمّ استبداله بالرئيس الأسبق المُقال أيضاً قبل إعلانه تشكيل حكومته «غسان هيتو» لو توافقت هاتان الكتلتان؛ وفي المقلب الآخر أي كتلة «أحمد الجربا» مع ما تبقّى من كتلة الديمقراطيّين يبرز اسم السيّد «إياد القدسي» والسيّد «وليد الزعبي» أمّا باقي الأسماء فليست أكثر من ذرّ للرماد في العيون، ونتائج الجولة الأولى من الانتخابات ستوضح الاسم القادم لفخامة رئيس مجلس الوزراء «المؤقّت» القادم.

شفنا..

وعلى مدى ساعة من الزمن قدّم المرشّحون لرئاسة الحكومة السوريّة المؤقّتة برامجهم الانتخابيّة عبر شاشة قناة الجزيرة، لا شكّ أنّها خطوة جيّدة ومهمّة شكلانيّاً، ولكن لمن تُقدّم هذه البرامج؟ وما هو دورها وتأثيرها في الرأي العام؟

وهل للرأي العام دور ما في اختيار هذا الشخص أو ذاك بناء على برنامجه المقدّم والمعلن؟

كلّنا نعرف أنّ من سيختار معالي السيد رئيس الوزراء هم معالي السادة أعضاء الائتلاف الوطني لقوى المعارضة السوريّة المجتمع في استانبول منذ يومين بعد أن عاد جهابذته من أداء فريضة الحج، يعني وكما يقول المثل الشعبيّ:

«زيتهم بدقيقهم» والزيت والدقيق هما لعبة التوازنات والكتل داخل هذا الائتلاف.

بدنا نحكي..

حكومة مؤقّتة تستأجر مقرّاً من ثلاثة طوابق في غازي عينتاب، رصيدها الماليّ معونات وهبات، ورصيدها السياسيّ كتل متصارعة ومحسوبيّات، ورصيدها الشعبيّ تراوح ما بين عدم الاعتراف من أغلب الفئات الشعبيّة، وبين الدعم المطلق من جيش الموظّفين الذين ساقتهم الصدفة وولاءاتهم الحزبيّة والشخصيّة ليكونوا من جيش العطالة المقنّعة التي أنتجتها الحكومة الموقّرة.. حكومة كهذه، ومنذ حوالي أشهر ثلاثة، تتصدّر المشهد ولم تتوقّف الحسابات من وقتها، كتلة كذا مع كتلة كذا تساوي ٥٢ بينما كتلة سين مع كتلة عين تملك ٥٢، وهنالك كتلة كاملة هي كتلة لأركان ليست موجودة بالأصل.... يعني قتال عنيف وحسابات متداخلة وتصارع على ميراث، ولكن للأسف الميت ثور منهك القوى لا حول له ولا قوّة.

المدير العام: توفيق دنيا
رئيس التحرير: بسّام يوسف
هيئة التحرير: حسين برو - بشّار فستق - غزوان قرنفل - ثائر موسى - عزّة البحرة
الاخراج الفني: منير الأيوبي
فريق العمل: سكرتاريا : نور العبدالله - التدقيق اللغوي : فلك الخالد - الموقع الإلكتروني : باسل العبدالله
الاراء الواردة في كلّنا سوريّون تعبّر عن رأي الكاتب و لا تعبّر بالضرورة عن رأي الصحيفة
newspaper@allsyrians.org
www.allsyrians.org